قاعدة تكرار النكرة نكرة في آي الذكر الحكيم
دراسة بلاغية تحليلية

دكتور

أسامة أحمد عطا ألفي

مدرس البلاغة والنقد

كلية اللغة العربية - بالزقازيق

الملخـــص

يدور هذا البحث حول قاعدة كثيرة النفع لا في مجال البلاغة فحسب، وإنما في كل علم، ألا وهي تكرار النكرة نكرة في الذكر الحكيم، وقد عرض البحث لهذا من خلال بيان حال القاعدة من حيث الاطراد والأغلبية، ثم بيان طبيعة المغايرة الحاصلة من تكرار النكرة نكرة للفصل بينها، وبين ما يلتبس بها من فنون بلاغية تلتبس بها بعض الالتباس، ثم بيان ما يترتب على هذا التكرار من أسرار لها مذاق خاص نتيجة جمع المكرر بين عنصري المغايرة والمشابهة، ومن ثم تأتي حساسية هذا البحث الذي ينظر فيه إلى التكرار نظرة ثنائية مراعيا اتحاد اللفظ من ناحية والمغايرة من ناحية أخرى، للكشف عما وراء هذا من أغراض بلاغية.

الكلمات المفتاحية: بلاغة القرآن ، التكرار، النكرة المغايرة ، قاعدة .

دكتور
أسـامة ألفـي
قسم البلاغة والنقد
كلية اللغة العربية بالزقازيق،
جامعة الأزهر - جمهورية مصر العربية.
Osamaalfy.25@azhar.edu

Abstract

This research revolves around clarifying one of the most important rules not only in the field of rhetoric, but in every science. This called for clarifying the state of the rule in terms of consistency and majority, then explaining the nature of the variation that occurs from the repetition of the indefinite indefinite in order to separate between them, and the rhetorical arts that are confusing with it. It is an apparent ambiguity, then explaining the secrets that result from this repetition that have a special flavor as a result of the repetition combining the elements of contrast and similarity, and thethe word on the one hand, Rhetorical language that translates into different and similar situations.

Keywords: The eloquence of the Qur'an, repetition, indefinite noun, rule.

Dr
Osama Alfi
Department of Rhetoric and Criticism,
Faculty of Arabic Language in Zagazig,
.Al-Azhar University, Egypt.
Osamaalfy.25@azhar.edu.

مقدمـــة

الحمد لله الذي جلت قدرته عن الشبيه والنظير، واطردت آياته متجددة على الدوام والتكرير، والصلاة والسلام على نبع الهدى الذي أرسله ربه نبع رحمة وهدى للعالمين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم، أما بعد:

فقد حصل العلماء بالتدبر لآي الذكر الحكيم جملة من القواعد غدت من المسلمات التي اعتمدت في الفهم القرآني، وفي كل فهم يتصل بنص فصيح، ومن أبرز هذه القواعد تكرار النكرة نكرة، فقد كان القرآن الكريم هو منبع هذه القاعدة، حيث نشأت في رحابه، وتشكلت ملامحها من واقعه المبارك، فوجهت على أثرها دلالات، واستنبط بها أحكام، وقد أعطى القرآن الكريم هذه القاعدة ثراء واتساعا وإحكاما بشواهده الثرية التي تنوعت غايتها بتنوع المقام والسياق، ومن ثم فلم تكن هذه القاعدة وليدة صدفة، أو مجرد حكم عام، وإنما كانت نتاج رصد ومتابعة للنظائر، وتهذيب للمعالم أعقبه هذا التقعيد الذي سلمت فيه القاعدة على نحو أغلبي، وقد رزقت هذه القاعدة حظا كبيرا من الذيوع والانتشار، وقد نشأت بداية في بيئة النحاة، وسرت في بيئات علمية متنوعة، فقلما تجد مفسرا إلا نبه عليها، وكذلك كان الحال عند علماء الأصول الذين باشروا دلالاتها في كتبهم، ونبهوا إلى ما تولد عنها من أحكام لا يمكن إغفالها؛ لأنها جاءت مؤسسة على أصل سليم، ومع هذا الذيوع فلم تنل القاعدة حظها من الدرس البلاغي التحليلي، ولذا فقد توجه نظري إليها؛ لأكشف عن قيمة هذه القاعدة من الناحية البلاغية، ولأفصح عن طبيعتها، ومكنون غايتها، وقد دفعني إلى اختيار

هذا البحث إلى جانب ما سبق عدة أمور أهمها: أن تكرار النكرة نكرة من بين أنواع التكرار له مذاق خاص إذ يجمع أفرادا شائعة في جنس موجود في الخارج يصدق على المكررين سواء بسواء مع اختلاف تتوزع ملامحه لتشمل الذات، أو الذات والوصف معا، ومن ثم تأتي حساسية هذا البحث الذي ينظر فيه إلى التكرار نظرة ثنائية من خلال واقع المشابهة والمغايرة في ضوء المقام الذي يوجه الغاية من اجتماع المكررين على هذا الوجه، ومن الغايات كذلك المساهمة في درء ما أثير حول التكرار من اتهامات وجهها أعداء الإسلام للقرآن دون وعي لطبيعة التكرار، وغاياته التي لا ينجع غيره في أدائها على أكمل وجه، ومحاولة رسم خطوط بارزة لما استشكل على القاعدة ومناقشة ذلك حتى توضع الأمور في نصابها، وهذا بالإضافة إلى الرغبة في الكشف عن أسرار تكرار النكرة والأغراض البلاغية لذلك.

وقد جاء هذا البحث: (قاعدة تكرار النكرة نكرة في آي الذكر الحكيم دراسة بلاغية تحليلية) في مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وفهرس للمصادر والمراجع.

أما المقدمة: فتناولت فيها أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وخطة البحث، والمنهج المتبع.

وأما التمهيد: فضمنته الحديث عن أمرين:

الأول: قاعدة تكرار النكرة نكرة بين الاطراد والأغلبية.

الثاني: حقيقة المغايرة الحاصلة من تكرار النكرة نكرة.

وأما بالنسبة لمباحث البحث فجاءت على النحو الآتي:

المبحث الأول: ما جاء على أصل القاعدة في آي الذكر الحكيم دراسة بلاغية تحليلية.

المبحث الثاني: ما أشكل على القاعدة في آي الذكر الحكيم دراسة بلاغية تحليلية.

المبحث الثالث: الأغراض البلاغية لقاعدة تكرار النكرة نكرة في آي الذكر الحكيم.

وأما بالنسبة للخاتمة فضمنتها أهم النتائج التي توصلت إليها في هذا البحث.

وقد سرت في هذا على المنهج التحليلي للكشف عن بلاغة تكرار النكرة وأغراضها وعلاقة ذلك بالمقام والسياق، وذلك من خلال النظر في جمع المكرر بين دلالة المشابهة من ناحية، والمغايرة من ناحية أخرى في ضوء المقام الذي يوجه اجتماعهما على هذا النحو، وقد راعيت في هذا تنوع المقامات والصور، وضممت النظير إلى نظيره لوضع ملامح لصور تكرار النكرة، ومن ثم الوقوف على غايات ذلك.

هذا، والله ولي التوفيق، ومنه العون والمدد، وإليه القصد والعمل، وصلى اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

التمهيد

أولا: قاعدة تكرار النكرة نكرة بين الاطراد والأغلبية :

تكرار النكرة نكرة أحد قواعد أربع تتعلق بتكرار المعرفة والنكرة، لأن المكررين إما أن يكونا معرفتين، أو نكرتين، أو الأول نكرة والثاني معرفة، أو العكس. يقول ابن الخشاب:" ومن هذا الباب كل نكرة تصدرت في أول خطابٍ ثم أعيدت بعينها، فإنها تعرف بلام التعريف؛ لئلا توهم بأنها غير تلك المذكورة."[1] ومعنى هذا أن المكرر ثانيا لو عرف لكان هو والأول سواء، ومن ثم فإن مجيء المكررين في هيئة النكرة يدل على مغايرة الثاني للأول.

ومحور الدلالة في مغايرة الثاني للأول أنه لو لم يكن كذلك لجاء المكرر ثانيا معرفا؛ لكونه معهودا في الذهن سابقا، وذلك أن النكرة تدل على العموم واستغرق الجنس، فإذا وقعت أولا، ثم جاء اللفظ المنكر معرفا بعده تناول هذا المعرف بعضا من جنس المنكر المذكور أولا فيكون داخلا فيه، ومن ثم لا تتأتى المغايرة حينئذ، يقول الزركشي في وجه مغايرة الثاني للأول: "أن يكونا نكرتين فالثاني غير الأول وإلا لكان المناسب هو التعريف بناء على كونه معهودا سابقا، قالوا: والمعنى في هذا والذي قبله إن النكرة تستغرق الجنس، والمعرفة تتناول البعض، فيكون داخلا في الكل سواء قدم أو أخر."[2]، ومن

---

(١) المرتجل (في شرح الجمل): أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن الخشاب (٤٩٢ - ٥٦٧ هـ)
تحقيق ودراسة: علي حيدر (دمشق، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م) : ٢٩٩

(٢) البرهان في علوم القرآن: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: ٧٩٤هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه الطبعة: الأولى، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧م) : ٤/ ٩٧.

ناحية أخرى أن المكررين لو كان كل واحد منهما متناولا للبعض نفسه لتعين ضرب تعين، فيخرج حينئذ عن النكرة، يقول البزدوي في بيان هذا:" لأن كل واحدة منهما متناولة للبعض، فلا يلزم أن يكون الثانية عين الأولى، ولأن الثانية لو انصرفت إلى الأولى لتعينت ضرب تعين بأن لا يشاركها غيرها فيه، فلا يبقى نكرة، والأمر بخلافه"[١].

وقد اشتهرت هذه القاعدة حتى غلبت هذه الشهرة على واقع الضبط والتحقيق، فأطلقها قوم دون تحرير مفصل أو مقيد، ودون مراعاة للمقام السياق، وقرائن الأحوال التي ترفض هذا وتنقضه في بعض آي الذكر الحكيم ، وهو أمر في غاية الخطورة؛ لأنه يجعل القاعدة نفسها حكما على كتاب الله، وهذا إلى جانب التكلف الظاهر في دفع ما يتعارض مع القاعدة بتأويلات متكلفة، ومحاولة وضع ضوابط لإخراج ما استشكل على القاعدة بقيود في الجملة المكرر فيها النكرة، على نحو اشتراطهم حكاية الكلام من متكلم واحد حتى يتسنى لهم إخراج النكرة المكررة في السؤال والجواب والتي تقتضي الاتحاد بين المكررين.[٢]

والأمر أيسر من هذا بكثير، فالقاعدة ليست قرآنا يتعبد به، وهذا ما فطن إليه كثير من أهل التحقيق[٣]، فحرروا المسألة في ضوء المقام والسياق والقرائن وحذروا من مغبة إطلاق القاعدة دون تحرير على

(١) كشف الأسرار شرح أصول البزدوي عبد العزيز بن أحمد بن محمد، علاء الدين البخاري الحنفي (المتوفى: ٧٣٠هـ)(دار الكتاب الإسلامي بدون طبعة وبدون تاريخ): ١٧/٢

(٢) ينظرالبرهان في علوم القرآن: الزركشي: ٩٩/٤

(٣) ينظر على سبيل المثال: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ): تحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله (دار الفكر – دمشق الطبعة: السادسة ١٩٨٥م) : ١/ ٨٦٣ ، كشف الأسرار شرح أصول البزدوي : ٢/ ١٨،عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح: أحمد بن علي بن عبد الكافي، أبو حامد، بهاء الدين السبكي (ت: ٧٧٣ هـ) تحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوي (المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م) : ٢٠٩/١

نحو ما نرى من ابن هشام في المغني، حيث عرض لهذه القاعدة وأخواتها تحت الباب السادس الذي عنون له بقوله: التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها. يقول ابن هشام في ضابط هذه المسألة: "فإذا ادعي أن القاعدة فيهن إنما هي مستمرة مع عدم القرينة، فأما إن وجدت قرينة فالتعويل عليها سهل الأمر"(١).

ومعنى كلام ابن هشام هذا" أن هذا هو الأصل عند الأطلاق، وخلو المقام عن القرينة، وإلا فقد تعاد النكرة نكرة مع عدم المغايرة"(٢).

وهذا وغيره يبرز دور القرينة في إفادة تكرار النكرة المغايرة من عدمها، فهي التي تحدد ما إذا كان الثاني غير الأول، أو عينه، ومتى ما وجدت القرينة فقد سهل الأمر، ولا مجال للاجتهاد، وهذا يعني أن القاعدة ليست مطردة، ويشهد بهذا تخلف هذه الدلالة أو استحالة قصدها في بعض آي الذكر الحكيم، فالقرينة هي المحور الذي ترتكز عليه القاعدة في دفع ما استشكل عليها، وسوف نعرض صوراً مما أخرجته القرينة عن إرادة المغايرة في المبحث الثاني من هذا البحث إن شاء الله (تعالى).

ثانيا: حقيقة المغايرة الحاصلة من تكرار النكرة نكرة:

يهدف هذا الجزء من البحث إلى بيان حقيقية المغايرة الحاصلة من التكرار وفق القاعدة المشهورة، ليتسنى الوقوف على معالم بارزة تحد هذا التكرار، وتفصل بينه وبين غيره بحدود ظاهرة تحول دون أي تشابه يؤدي إلى الخلط بين كثير من الألوان البلاغية، والتي ترى فيها

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام: ١/ ٨٦٣

(٢) شرح التلويح على التوضيح: سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت: ٧٩٣هـ) (مكتبة صبيح بمصر. بدون طبعة وبدون تاريخ) : ١/ ١٠٦

هيئات التكرار تتشابه على نحو كبير مما يحدث اللبس بين هذه الألوان، وتكرار النكرة عموما. كما هو ظاهر في الجناس، وخاصة التام والذي تتقارب فيه الألفاظ على نحو يشبه تكرار النكرة في الظاهر، ولست هنا بصدد التفرقة بين ما أنا بصدده وما يلتبس به، ولذا سأكتفي بما يفرق تكرار النكرة عما جاء على صورته بصورة موجزة تعين على إحكام الأمر، فأقول: إن اللبس بين تكرار النكرة نكرة، والجناس ظاهري؛ لأن المعاني من أودية مختلفة لا تجمعها صلة جامعة؛ فالتشابه فيها لفظي فحسب.

على أن هذا الخلط يظهر بصورة بارزة في التعطف والترديد، فالتعطف كما عرفه أبو هلال العسكري: "أن تذكر اللفظ ثم تكرره والمعنى مختلف"(١)، والترديد كما قال ابن رشيق: "أن يأتي الشاعر بلفظة متعلقة بمعنى، ثم يردها بعينها متعلقة بمعنى آخر في البيت نفسه، أو في قسيم منه"(٢).

ومصدر اللبس هنا أن اللفظ متكرر، والمعنى مختلف، وهذا قريب جدا من تكرار النكرة، وهنا سؤال يفرض نفسه، ما الفرق إذا بين هذه الثلاثة؟

أرى أن الفرق يكمن في طبيعة المعنى المغاير، ودرجة المغايرة ذاتها، فالمكرر في الترديد مغاير تمام المغايرة؛ نظرا لتعلق المكرر بمعنى آخر يسري هذا التعلق فيه فيباعد بين اللفظين المكررين، وهذا هو

(١) كتاب الصناعتين: أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري(ت: نحو ٣٩٥هـ) : تحقيق علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم (المكتبة العصرية - بيروت: ١٤١٩ هـ): ٤٢٠.

(٢) العمدة في محاسن الشعر وآدابه: أبو على الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي (ت: ٤٦٣ هـ): تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد (دار الجيل الطبعة: الخامسة، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م) : ٣٣٣/١

الغالب كما ظاهر في الشواهد التي ذكرها العلماء تحت الترديد، ومن ذلك: ﴿حَتَّىٰ نُؤۡتَىٰ مِثۡلَ مَآ أُوتِيَ رُسُلُ ٱللَّهِۘ ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥۗ﴾ "[الأنعام: ١٢٤] " فالجلالة الأولى مضاف إليها، والثانية مبتدأ بها وقوله: ﴿ ..... وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ ۝٦ يَعۡلَمُونَ ظَٰهِرٗا مِّنَ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا .... ﴾[الروم: ٦ــ٧] "وكقوله عز وجل:

﴿ .....لَّمَسۡجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقۡوَىٰ مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِۚ فِيهِ رِجَالٞ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُواْۚ ..... ﴾ [التوبة: ١٠٨]"[(١)]

فالمعاني هنا من أودية مختلفة، وليس الترديد كله بهذه الدرجة، فقد يقترب المردد نوعا من الاقتراب، كما هو ظاهر في الشواهد التي مثل له بها أيضاً: ﴿ لَا يَسۡتَوِيٓ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِ وَأَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِۚ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِ ﴾ [الحشر:٢٠][(٢)]

ففي هذا الشاهد نوع من التقارب؛ لأن عدم المساواة حاصل في الجملتين. الأمر الذي يجعله قريبا من جملة الشواهد الواقعة تحت القواعد الأربع التي تتعلق بتكرار النكرة والمعرفة، فقد ذكروا في شواهدها ما يقارب هذا، ومن ذلك قوله تعالى ﴿ وَمَا يَتَّبِعُ أَكۡثَرُهُمۡ إِلَّا ظَنًّاۚ إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغۡنِي مِنَ ٱلۡحَقِّ شَيۡـٔٗاۚ ﴾ [يونس: ٣٦]

وقوله تَعَالَى: ﴿ وَيَوۡمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُقۡسِمُ ٱلۡمُجۡرِمُونَ مَا لَبِثُواْ غَيۡرَ سَاعَةٖۚ ٥٥ ﴾ [الروم:٥٥].

---

(١) تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن: عبد العظيم بن الواحد بن ظافر ابن أبي الإصبع العدواني، البغدادي ثم المصري (المتوفى: ٦٥٤هـ) تقديم وتحقيق: الدكتور حفني محمد شرف (الجمهورية العربية المتحدة - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي) : ٢٥٣

(٢) خزانة الأدب وغاية الأرب: ابن حجة الحموي، تقي الدين أبي بكر علي المعروف بابن حجة الحموي الأزراري (ت: ٨٣٧هـ)شرح: عصام شعيتو (دار ومكتبة الهلال-بيروت، لبنان ـ الطبعة الأولى:١٩٨٧م) : ٣٥٩/١

وأرى أن الكلام في مثل هذا يمكن أن يأخذ اتجاهين: الأول أن يكون هناك من صور الترديد ما يدخل في تكرار النكرة نكرة، كقول الله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِم مِّنْ أَنفُسِهِمْ وَجِئْنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَىٰ هَٰؤُلَاءِ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴿٨٩﴾ ﴾ [النحل:٨٩]

وقوله: ﴿هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ هُوَ خَيْرٌ ثَوَابًا وَخَيْرٌ عُقْبًا ﴿٤٤﴾﴾ [الكهف:٤٤]

الثاني أن يفرق بين الأمرين فيقصر الترديد على ما كان المردد فيه خارجا عن المعنى الأول، كالشواهد الأولى التي ذكرتها أولا، وكالتي في قول الشاعر:

"يريك في الروع بدرا لاح في غسق ... في ليث عريسة في صورة الرّجل فرد في كل من المصراعين مرتين."(١)

وهذه الشواهد التي نقلتها من كتب من تعرض للترديد ليس فيها نكرة مكررة، وليس معنى هذا أن الترديد بهذا المعنى الأخير ليس موجودا في القرآن، ويشهد بهذا قوله تعالى ﴿ وَقَفَّيْنَا عَلَىٰ آثَارِهِم بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَاةِ وَآتَيْنَاهُ الْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَاةِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [المائدة:٤٦] وذلك أن و(مصدقا) الثانية حال من الإنجيل، فلا تكرير بينها، والأولى حال من عيسى ومعناه المؤيد المقرر للتوراة(٢).

وأرى أن الاتجاه الأول أولى للملابسة القوية التى أشرت إليها.

---

(١) عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح: أحمد بن علي بن عبد الكافي، أبو حامد، بهاء الدين السبكي (ت: ٧٧٣ هـ) تحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوي (المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م)٢/ ٣١٣

(٢) ينظر التحرير والتنوير: ١٢١/٥ـ١٢٢

أما بالنسبة للتعطف فإن اللفظ المعاد له معنى آخر مختلف ليس من ناحية التعلق، وإنما من ناحية دلالة اللفظ ذاته، وكل هذا مما لا وجود له في تكرار النكرة، فالفرق جلي يكمن في أن المغايرة هنا ليست كاملة، وإنما هي مغايرة في الأفراد، فالنكرة تصدق على المكررين سواء بسواء، وما ذاك إلا لأن المكررين من أفرادها، فالنكرة تضمهما وتضم غيرهما كذلك انطلاقا من مفهومها الواسع، وهو: "ما شاع في جنس موجود في الخارج تعدده, أو مقدر وجود تعدده فيه."[1]

وأيا ما كانت صورة هذه المغايرة على ما سيأتي تفصيله في المبحث اللاحق، فإن هذا القدر من المغايرة يصرف المكرر عن توهم إرادة وضع الظاهر موضع المضمر؛ لأن ذلك إنما يكون حين يتحدد اللفظ صورة ودلالة، وهذا ما لا وجود له هنا، اللهم إذا انتفت القرائن، واتحد الثاني مع الأول لفظا ودلالة حتى صار هو هو، فإن هذا قاض بحمل المكرر على كونه من باب وضع الظاهر موضع المضمر، وسوف نعرض لهذا الأمر ضمن المبحث الثاني من هذا البحث.

(١) شرح كتاب الحدود في النحو: عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي (٨٩٩ - ٩٧٢ هـ): تحقيق: د. المتولي رمضان أحمد (مكتبة وهبة – القاهرة الطبعة: الثانية، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م) : ١٣٣

المبحث الأول
ما جاء على أصل القاعدة في آي الذكر الحكيم
دراسة بلاغية تحليلية

يهدف هذا الجزء من البحث إلى بيان بلاغة ما جاء على أصل القاعدة، وهو ما تكررت فيه النكرة، وكان الثاني غير الأول من خلال الشواهد التي تنوعت بتنوع صور المغايرة، وسوف يمضي البحث في هذا المبحث من واقع صور المغايرة في الذكر الحكيم والتي جاءت على النحو الآتي:

أولاً: تكرار النكرة نكرة، والثاني غير الأول ذاتا.

ثانيا: تكرار النكرة نكرة، والثاني غير الأول ذاتا ووصفا.

والمغايرة في الذات بالنسبة للعنوان الأول لا تعني خروج أحد الذاتين عن جنس الآخر، وإلا كانت مغايرة تامة، فليست من قبيل أن هذا قلم وهذا كتاب، وإنما هي مغايرة في أفراد الجنس الواحد، ومما جاء في آي الذكر الحكيم من ذلك:

﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَٱبْعَثُواْ حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِۦ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَآ إِن يُرِيدَآ إِصْلَٰحًا يُوَفِّقِ ٱللَّهُ بَيْنَهُمَآ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا ﴾ [النساء :٣٥]

فحكما الثاني غير الأول بدليل التخصيص بالوصف(من أهله) (من أهلها) من حيث كونهما قرينة صارفة عن إرادة الاتحاد ، وليس هذا الاختلاف مجرد أمر شكلي؛ لأن إرادة الاختلاف بإعادة النكرة المخصصة من متطلبات المقام؛ لأن "أهلهما أقرب إلى إزالة أسباب الشقاق من بينهما ، لأنهم أجدر بالاطلاع على بواطن أمورهما، وعلى حقائق أحوالهما، والزوجان أقرب إلى إطلاعهما إن كانا قريبين على

ضمائرهما ، وأقرب إلى إخفاء ذلك عن الأجانب ، وفائدة الحكمين أن يخلو كل منهما بصاحبه ويستكشف حقيقة الحال؛ ليعرف وجه الصلاح ."[1]

كما أن ترك التكرار قد يصرف الذهن إلى غير المراد، فلو قيل مثلا "حكمين من أهلهما"، ما حقق المطلوب، وهذا القول وإن كان أخصر؛ فإنه لا يفيد ما أفاده تكرار النكرة مخصصا بجهة؛ "لأن المراد أن يكون كل واحد من الحكمين من أهل أحد الزوجين لا من أهلهما معا"[2]، فالتكرار هنا يدل على نهاية العناية من الله (تعالى) فِي إحكام البيوت، فإن قيل إن كان الثاني غير الأول، فما الداعي وراء المشابهة؟ قلت: إن الله (عز وجل) أراد مع اختلاف الجهة أن يكون كل واحد منهما مؤهلا لهذا الأمر، فكلمة (حَكَمًا) فيها خصوصية وصف تستلزم توافر شروط لمن يوصف بالحكم، ووراء هذا العناية ببعث من تتوفر فيه الصفة، وهذا ما لا نجده في قولنا: فابعثوا رجلا من أهله، وهذا التشابه مع ما في داخله من تغاير في الذات فيه اهتمام بهذا الوصف، وتأكيد على خصوصية هذا الوصف، ودفع للتساهل في الأمر، ودعوة إلى إسناد الأمر إلى أهله، والحَكَمُ بفتحتين الحاكم، إلا أن بينهما خصوصية كان لأجلها اختيار لفظ (حَكَمًا)؛ فإن الحكم لا يحكم إلا بالصواب، ومن ثم فهو متوافق مع الغاية من الإرسال ، يقول أبو هلال

(١) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور : برهان الدين أبي الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي تحقيق: عبد الرزاق غالب المهدي (دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٥هـ - ١٩٩٥ م) : ٢/ ٢٥٣.

(٢) نكت وتنبيهات في تفسير القرآن المجيد: أبو العباس البسيلي التونسي (ت: ٨٣٠ هـ): تقديم وتحقيق: الأستاذ / محمد الطبراني (منشورات وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - المملكة المغربية. مطبعة النجاح الجديدة - الدار البيضاء الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م) : / ١٦٣/٢.

العسكري في معرض التفريق بين حكم وحاكم:" فأما من يستحق الصفة بحكم فلا يحكم إلا بالصواب؛ لأنه صفة تعظيم ومدح"(١)، ولما كان الحكم على هذا النحو فقد ناسب هذا عدم التعرض لما يحكمان فيه، إيماء إلى فطنتهما في معالجة الأمور، وفي هذا دعوة للأهلين بكف أنفسهم عن الأمر، ولأهمية هذا الوصف فقد جاء مقدما على قوله:(مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَماً مِّنْ أَهْلِهَآ)؛ لأنه لما كان الحكم منتخبا من القوم قدم عليهم، كما هو مقدم عليهم في الواقع.

ومن التغاير في الذات مع اتفاق الوصف:

قوله تعالى:﴿ وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَٰهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ ۚ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴿١٦٤﴾ ﴾ [النساء :١٦٤]

تكررت كلمة (رسلا) في الآية مرتين، والثانية مسبوقة بالواو التي تدعم معنى المغايرة، والمغايرة هنا مغايرة ذات مع الاشتراك في الوصف العام وهو الرسالة، وغاية التكرار مع اختلاف الذوات الإشارة إلى الثاني من الأول بسبيل، ومن ثم اكتفى سبحانه بما ذكر من الرسل، وألحق به ما لم يذكر؛ لكثرته من ناحية، وللإشارة إلى اتفاق المضامين العامة في كل مما يجعل ما لم يذكر في حكم المذكور.

ومما يدخل في إطار تغاير الذات مع اتحاد الوصف قوله تعالى:

﴿ وَلِسُلَيْمَٰنَ ٱلرِّيحَ غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ ۖ وَأَسَلْنَا لَهُۥ عَيْنَ ٱلْقِطْرِ ۖ وَمِنَ ٱلْجِنِّ مَن يَعْمَلُ بَيْنَ يَدَيْهِ بِإِذْنِ رَبِّهِۦ ۖ وَمَن يَزِغْ مِنْهُمْ عَنْ أَمْرِنَا نُذِقْهُ مِنْ عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ﴾ [سبأ: ١٢]

(١) الفروق اللغوية: أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (المتوفى: نحو ٣٩٥هـ)حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم(دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر) : ١٩٠

الآية من الآيات التي استشهد بها على القاعدة[1]، حيث تكرر فيها (شَهْرٌ) مرتين وهو نكرة؛ لبيان مدة زمن الغدو والرواح، وهي مسيرة شهر منفصل لكليهما، ومن ثم فالمكرر ليس عين الأول، وإنما هو مغاير له في التوقيت مع صدق وصف الشهر بمدته على كل منهما، وتأتي فائدة إعادة شهر منكرا في القصد إلى "الإعلام بمقدار زمن الغدو وزمن الرواح. والألفاظ التي تأتي مبينة للمقادير لا يحسن فيها الإضمار. ألا ترى أنك تقول: زنة هذا مثقال وزنة هذا مثقال، فلا يحسن الإضمار كما لا يحسن في التمييز. وأيضاً فإنه لو أضمر فالضمير إنما يكون لما تقدم باعتبار خصوصيته، فإذا لم يكن له وجب العدول عن المضمر إلى الظاهر"[2].

وهذه العلة التي ذكرها ابن الحاجب تشبه أن تكون لزيادة الإيضاح، أو دفع توهم غير المراد، فإنه لو قيل: غدوها ورواحها شهرين، ربما فهم أنها تغدوا به في يوم واحد مسيرة شهرين، وتروح به كذلك، وليس هذا بمقصود.

وأرى أن التكرار هنا ليس لمجرد هذين الأمرين؛ لأن وراءه غاية تتصل بالمقام، وهي تعظيم أمر هذه الريح، وهذا حاصل من تساوي مدة الشهرين، وهي ثلاثون يوما، وذلك لأن في اتحاد مدة

(١) ينظر البرهان في علوم القرآن: الزركشي: ٤/ ٩٨ والإتقان في علوم القرآن: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (الهيئة المصرية العامة للكتاب الطبعة: ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤ م) : ٣٥٢/٢

(٢) أمالي ابن الحاجب: عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (ت: ٦٤٦هـ)دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة(دار عمار - الأردن، دار الجيل - بيروت: ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م) : ١/ ٢٧٢

المسير في الغدو والرواح مع اختلاف زمن الذهاب والرجوع ذاتا، دلالة على قوة الريح؛ وأن حالها في الذهاب والرجوع واحد، وقد راعى النظم الكريم هذا، وذلك "لأن الريح كثيرا ما تسكن أو تضعف حركتها بالعشي(ومن ثم)، فدفع بالتنصيص على بيان زمن الرواح توهم اختلاف الزمانين"(١).

ومما يدخل في تكرار النكرة ذاتا قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلۡأَرۡضُ دَكّٗا دَكّٗا﴾ [الفجر: ٢١].

الآية الكريمة أحد الشواهد التي عرض لها النحاة في باب التوكيد اللفظي، وأكثرهم على أنها ليست من باب التوكيد اللفظي خلافا لابن هشام الذي نص على أكثرية القائلين بأنها منه، وإن كان قد خالف الأكثرية التي أشار إليها في قوله: " وليس من تأكيد الاسم قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلۡأَرۡضُ دَكّٗا دَكّٗا ۝٢١ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا﴾ خلافا لكثير من النحويين؛ لأنه جاء في التفسير أن معناه: دكا بعد دك، وأن الدك كرر عليها حتى صارت هباء منبثا، وأن معنى صَفًا صَفًا أنه تنزل ملائكة كل سماء، فيصطفون صفا بعد صف محدقين بالجن والإنس، وعلى هذا فليس الثاني فيه تأكيدا للأول بل المراد به التكرير كما يقال علمته الحساب بابا بابا "(٢).

(١) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (ت: ١٢٧٠هـ)تحقيق: علي عبد الباري عطية دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ): ٢٩١/١١

(٢) شرح قطر الندى وبل الصدى: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ) تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد: القاهرة الطبعة: الحادية عشرة، ١٣٨٣هـ) : ٢٩٢

وكلام ابن هشام الأخير كلام كثير من النحاة كما ذكرت، ولهذا يذهب كثير منهم إلى أن التكرار هنا مغني عن العطف[1] ووجهة نظرهم في هذا: أنه لما كان التكرار هنا مفيدا للمغايرة، وكان العطف مقتضيا لها، دل التكرار على ما دلت عليه الواو وأغنى عنها كما يقولون.

وعلى هذا فالتكرار هنا للمغايرة، وليست المغايرة هنا بين دكين فحسب، وإنما هو دك بعد دك، وكل دك مغاير للذي قبله، ذاتا يقينا، أما الوصف فلا يعلم هل هو في درجة الأول من حيث القوة، وقد يحتمل أن يكون الثاني مغايرا في الوصف كذلك من حيث القوة؛ لأنه دك لما هو مدكوك فعلا، فالأول هدم ودك، والثاني دك خالص، ومن ناحية أخرى، فقد يكون التغاير في الوصف حاصلا بالنظر إلى طبيعة المدكوك، فالأول كما ذكرت هدم ودك، والثاني دك خالص، ولا دليل على هذا.

ودكا دكا مصدران في موضع الحال، و"ذلك نظير الحال في نحو قولك: جاءوا رجلا رجلا، وعلمته الحساب بابا بابا، أي إذا دكت الأرض دكا متتابعا حتى انكسر وذهب كل ما على وجهها من جبال وأبنية وقصور وغيره."[2] وقد فهم البقاعي تكرار الدك هنا على أنه مكرر "بالتوزيع على كل موضع ناتٍ فيها , فيكون لكل جبل وأكمه وثنية وعقبة دك يخصه على حدته؛ ليفيد ذلك أنه دك مبالغ فيه فتصير جبالها وأكمامها هباءً منثورا، ثم تستوي حتى لا يكون فيها شيء من

(١) ينظر على سبيل المثال: شرح تسهيل الفوائد: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون: (هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان الطبعة: الأولى (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م):٦٤/١ ، وينظر كذلك همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)تحقيق: عبد الحميد هنداوي(المكتبة التوفيقية – مصر): ١٤٩/١،

(٢) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: الألوسي: ١٥/ ٣٤٢

عوج ، وهو كناية عن زلازل عظيمة لا تحملها الجبال الرواسي، فيكف بغيرها."[1] وكلامه هنا أشبه بأن يكون الدك زلازل متفرقة على الأماكن، كل مكان له زلزال يدكه مكررا، ولست معه في هذا، وأرى أن الدك يستوعب ما عليها، ثم يكرر مرة بعد مرة، وهذا أدل على قوة الدك، ثم هو مناسب لما قيل: إن هذا عبارة عما عرض للأرض عند النفخة الثانية.[2] وقبل كل هذا فإن المقام هنا فيه من شواهد العظمة التي تنطق بعظيم قدرة الله تأمل قوله بعد ذلك: ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ۝٢٢ وَجِاْيٓءَ يَوْمَئِذٍۭ بِجَهَنَّمَ ۚ يَوْمَئِذٍ يَتَذَكَّرُ ٱلْإِنسَٰنُ وَأَنَّىٰ لَهُ ٱلذِّكْرَىٰ ﴾ [الفجر:٢٢-٢٣]

الأمر الذي يتوافق مع حمل التكرار على المغايرة على الوجه المذكور.

وتأتي غاية التكرار في الشاهد في أنه أظهر قوة الفعل، حيث زاد التكرار من قوته، فإذا كان الدك الواحد كافيا لهدم ما عليها، فكيف وقد تكرر؟ ويلزم من هذا قوة الأثر الناجم عن هذا الفعل الذي تكرر مرة بعد مرة، وغاية هذه أيضا الدلالة على الاستيعاب والاستقصاء، أي أن الدك أتى على جميع ما في الأرض فاستقصاه على وجه التكرار حتى كسره وسواه وجعله هباء منبثا.

ومن تغاير المكرر ذاتا قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝٥ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ﴾ [الشرح :٥-٦].

الآية الكريمة من الركائز الأساسية التي استشهد بها على القاعدة، ومع هذا فقد ذهب العلماء في توجيه المكرر النكرة (يُسْرًا) مذهبين: الأول "أنه يحتمل أن تكون الجملة الثانية تكريرا للأولى، كما كرر قوله: ﴿

(١) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور : البقاعي: ٤٢١/٨

(٢) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: الألوسي: ٣٤٢/١٥

﴿فَوَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾ [الطور:١١]؛ لتقرير معناها في النفوس وتمكينها في القلوب، وكما يكرر المفرد في قولك: جاءني زيد زيد، (الثاني)وأن تكون الأولى عدة بأنّ العسر مردوف بيسر لا محالة، والثانية عدة مستأنفة بأنّ العسر متبوع بيسر، فهما يسران على تقدير الاستئناف."[1]

هذا، وكون الثاني غير الأول فيه حث للمؤمنين على التفاؤل، وتقوية الرجاء في موعود الله لهم.

ولا أرى مساغا لهذا الرأي الثاني، فالمكرر في الآية الجملة بأثرها وليست لفظة اليسر، ومن ثم فكون الكلام كله تأكيدا أولى، وغاية هذا التأكيد بالإضافة إلى تقرير المعنى في النفس " تحقيق اطراد هذا الوعد وتعميمه لأنه خبر عجيب."[2] وإنما ذكرت هذا مع إخراجي له عن إطار القاعدة؛ لأنه كان أساسا في التقعيد لها.

ثانيا: تكرار النكرة نكرة والثاني غير الأول ذاتا ووصفا.

وهو كثير في القرآن، ولم أقف على تحقق المغايرة في الوصف فقط؛ لأن هذا يقتضي أن تكون الذات واحدة، وكونها كذلك يسمح بالتغاير كما نقول عن القرآن ذكر، وكتاب، وقرآن، فكل هذه أوصاف مختلفة لموصوف واحد، ومن هذا قول الله تعالى: ﴿طسٓ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْقُرْءَانِ وَكِتَابٍ مُّبِينٍ ۝١﴾ [النمل: ١]

أولاً: يدخل في هذا أيضا تكرار النكرة مع تغاير الذات، والاتفاق في الوصف لقصد المشابهة، كقول الله (تعالى):﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا

(١) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: ٥٣٨هـ)(دار الكتاب العربي – بيروت الطبعة: الثالثة - ١٤٠٧ هـ) : ٧٧١/٤

(٢) التحرير والتنوير المعروف بتفسير ابن عاشور : محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت : ١٣٩٣هـ) (مؤسسة التاريخ العربي، بيروت – لبنان الطبعة : الأولى، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م): ٦٦٦/٣٠

﴿كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ ..... وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ اجْتُثَّتْ مِن فَوْقِ الْأَرْضِ مَا لَهَا مِن قَرَارٍ﴾ [إبراهيم: ٢٤ – ٢٦] فهذا من تغاير الذات والوصف؛ لأن الخبث والطيب أمران معنويان، ثم هما لا يجتمعان في الحقيقة، والتشبيه بينهما وسيلة للإلحاق حتى تتصور المعاني المعقولة في صور محسوسة.

واختلاف الوصف فيما نحن فيه كسابقه لا يعني تمام الاختلاف، وإنما هو اختلاف في قوة الوصف ودرجته، وطبيعته، وكل هذا من واقع القرائن التي تحيل إلى هذه الدلائل، ومن شواهد ما جاء من ذلك في آي الذكر الحكيم.

﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة: ١٠]

محل الشاهد تكرار (مَرَضٌ)فإن الثاني غير الأول، ولو كانا سواء لاقتضى ذلك الإضمار، ويدل على المغايرة قوله تعالى:(فزادهم) فالزيادة: "الإلحاق بالمقدار ما ليس منه"(١)، "ضرورة أن المزيد يغاير المزيد عليه"(٢)، وكون الثاني غير الأول ذاتا ووصفا فيه دلالة على قوة تمكن المرض منهم، ثم هو يحمل من المبالغة ما لا يتأتى تحصيله لو جاء اللفظ مثنى، أو مجموعا، وكذلك الحال لو أضيف إليه من الألفاظ ما يقبحه، فإنه لن يكون على نفس الدرجة، وهذا حاصل من التكرار الذي أظهر فساد قلوبهم بصورة قوية، فقد تعاور على قلوبهم أمران في غاية النكارة.

(١) التبيان في تفسير غريب القرآن: أحمد بن محمد بن عماد الدين بن علي، أبو العباس، شهاب الدين، ابن الهائم (ت: ٨١٥هـ) تحقيق: د /ضاحي عبد الباقي محمد (دار الغرب الإسلامي - بيروت الطبعة: الأولى - ١٤٢٣ هـ) : ٥٠/١

(٢) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: الألوسي: ١/ ١٥٢

ووراء هذا التكرار الدلالة على فظاعة ما وصل إليه حالهم، فقد توارد عليهم أمران بينهما من التباعد في القوة ما لا يخفي، فإذا كانوا قد حصلوا الأول بأنفسهم، فإن الثاني هو فعل الله ، وقد جعله في قلوبهم.

والفظاعة هنا لها دلائل أخرى غير التكرار، فهي حاصلة من التنكير بما فيه من إبهام يدل على عظم هذا المرض، ومن إسناد الزيادة إلى الله، وكذلك من استعمال هذا اللفظ في غير حقيقته، إذ المراد منه الشك والنفاق، ومن ثم فهو مجاز عن هذين الأمرين، ووراء هذا إظهار النفاق وإخراجه مخرج العلة التي لا يستطيع صاحبها دفعها ولا السيطرة عليها، وهذا الإخراج يدل على كمال فظاعة حالهم؛ لأنهم كانوا يطلبون بنفاقهم المعبر عنه بالمرض التشفي من الغيظ الذي يجدونه في قلوبهم سفاهة وجهلا، كمن يطلب الدواء بداء لا يزيده" إلا مرضا على مرض، فأنتم كمن كسر أحد يده، فأراد الانتقام، فضربه بتلك اليد المكسورة، فازداد كسرا على كسر."[1]

وتأتي بلاغة التعبير عن النفاق بلفظ المرض مكررا في الدلالة على قوة تمكن هذا الوصف منهم، وبلوغه درجة لا يشفوا منها أبدا، ووجه ذلك أن الإنسان إذا مرض كان هناك أمل في برئه، فإذا تراكمت عليه العلة، وحلت عليه عقابا من الله يئس من حاله، والتكرار بكل هذه المعاني متوافق مع المقام؛ لأنه متسق مع فعل المنافقين العجيب في قوله تعالى: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَمَا يَخۡدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمۡ وَمَا يَشۡعُرُونَ﴾ [البقرة : ٩] كاشف له، يقول الألوسي: "الجملة الأولى إما مستأنفة لبيان الموجب لخداعهم وما هم فيه من النفاق، أو مقررة لما

(١) إشارات الإعجاز في مظان الإيجاز: بديع الزمان سعيد النورسي (ت: ١٣٧٩هـ) تحقيق: إحسان قاسم الصالحي (شركة سوزلر للنشر – القاهرة الطبعة: الثالثة، ٢٠٠٢م) : ٩٣

يفيده (وما هم بمؤمنين) من استمرار عدم إيمانهم، أو تعليل له كأنه قيل: ما بالهم لا يؤمنون؟ فقال: في قلوبهم مرض يمنعه، أو مقررة لعدم الشعور"[1].

وعلى هذا، فالشناعة في الفعل يناسبها تكرار ذكر المرض المنبئ عن تمكن المرض منهم، وبلوغه حالا سد عليهم منافذ الإدراك والشعور، فصاروا لا يؤمنون، ولا يشعرون بما هو بديهي، وما ذلك إلا لخلل في قلوبهم.

ومن بلاغة التكرار أنه لفت إلى أن فعل الله بهم كان جزاء وفاقا لما في قلوبهم، فالله تعالى لم يظلمهم، وإنما زادهم بما يطلبون ويحبون، وقد لفت الحق تعالى إلى هذا بالفاء التي دلت على سببية الأول في حصول الثاني.

ومن تكرار النكرة مع تغاير المكرر ذاتا ووصفا قوله تعالى: ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ ﴿٢٠١﴾ ﴾ [البقرة: ٢٠١]

لا شك في أن حسنة الدنيا غير حسنة الآخرة، "وقد اختلف المفسرون في تعيين الحسنة هل هي العافية، أو الكفاف، أو المرأة الصالحة، أو الأولاد الأبرار، أو المال الصالح، أو العلم والمعرفة، أو العبادة والطاعة، وروي بعض هذه الأقوال عن بعض السلف، ولعل كل ذي قول يطلقها على المهم عنده٠٠٠ على أنهم اختلفوا في حسنة الآخرة أيضا فقيل: الجنة، وقيل: الرؤية"[2] وكل واحد من هؤلاء ناظر

(١) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: الألوسي: ١/ ١٥١

(٢) تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار): محمد رشيد بن علي رضا (المتوفى : ١٣٥٤هـ) (الهيئة المصرية العامة للكتاب: ١٩٩٠ م) : ١٩٠/٢

إلى أفضل أنواع الحسنة "فلذلك اختلف المفسرون، فكل واحد منهم حمل اللفظ على ما رآه أحسن أنواع الحسنة."[1]

والاختلاف في تعيين الحسنة في كل حاصل من تنكير حسنة بمعونة القرينة، وهذا التنكير من أبواب رحمة الله، فلم يحدد الحسنة بل ترك الراغبين يطلبون ما يشتهون بسعة فضله وجوده، ثم إن هذا التنكير متناسب مع فضل الله الذي وسع على عباده جهات الخير التي يطلبونها في دنياهم وأخراهم.

وتأتي بلاغة التكرار في أنه ساوى بين اللفظتين مع اختلاف مصدوقهما؛ ليدل على مشروعية الطلب وشرف الحسنة في الأمرين، وإذا كانت حسنة الآخرة كما فسرها المفسرون بالجنة، فإن التعبير عن خير ما في الدنيا بلفظ حسنة مع التباين يدل على أن طلبها في الدنيا جدير بأن يطلب، كما تطلب حسنة الآخرة، بل إن في ذكر حسنة الدنيا مع حسنة الآخرة ترغيبا في هذا الطلب، وحثا عليه، ودفعا للغلو الذي يعتري بعض الناس فينصرف عن الدنيا، ومما يعضد ما ذكرته أنه لو عدل عن لفظ الحسنة في الطلبين بأن قيل مثلا: ربنا آتنا العافية في الدنيا، والجنة في الآخرة لما كان لطلب حسنة الدنيا هذا الوقع، ولا هذه الأفضلية التي ألحقتها بحسنة الآخرة، ولكان التباين جليا كما بين السماء والأرض.

إن الاتفاق في اللفظ مع تغاير المدلول يدل على أن كليهما مطلوب، وعلى المرء أن يجتهد في طلبهما، فكما أن حسنة الآخرة لا تنال إلا بطول طلب ومداومة، فكذلك حسنة الدنيا لا ينالها إلا من سلك

(١) اللباب في علوم الكتاب: أبو حفص عمر بن علي ابن عادل الدمشقي الحنبلي (دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان الطبعة : الأولى - ١٤١٩ هـ -١٩٩٨ م) : ٤٤٠/٣

لها طريقا حسنا، ثم إن الاتفاق يدل على الحسنة الأولى من الثانية بسبيل، فهذا التقارب في اللفظ يدل على أن بينهما تلازم، وكأن الداعي أراد بحسنة الدنيا الحسنة التي تقرب إلى حسنة الآخرة.

ولهذا يلحظ أن الله (تعالى) ذكر صنفين من الناس، وسكت عن ثالث، وهو الذي يطلب حسنة الآخرة فقط، وعلة هذا أن الآية" لبيان ما عليه الناس في الواقع ونفس الأمر بحسب داعي الجبلة، وتأثير التربية، وهدي الدين، ولا يكاد يوجد في البشر من لا تتوجه نفسه إلى حسن الحال في الدنيا مهما يكن غالبا في العمل للآخرة ; لأن الإحساس بالجوع والبرد والتعب يحمله كرها على التماس تخفيف ألم ذلك الإحساس، والشرع يكلفه ذلك بما يقدر عليه من أسبابه، وقد جعل عليه حقوقا لبدنه ولأهله وولده ولرحمه ولزائريه وإخوانه وأمته لا تصح عبوديته إلا بدعاء الله (تعالى) فيها، وفي الآية إشعار بأن هذا الغلو مذموم خارج من سنن الفطرة وصراط الدين معا، وما نهى الله أهل الكتاب عن الغلو في الدين وذمهم على التشدد فيه إلا عبرة لنا، وقد نهانا عنه نبينا"[1].

ومما كررت فيه النكرة، والمكرر مختلف في الوصف والذات، قوله تعالى: ﴿ أَوْ كَظُلُمَٰتٍ فِي بَحْرٍ لُّجِّيٍّ يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ سَحَابٌ ظُلُمَٰتٌۢ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا ۗ وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ ﴾ [النور: ٤٠]

(١) تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار): محمد رشيد علي رضا: ١٩١/٢

تكررت في الآية الكريمة كلمة (مَوْجٌ) نكرة مرتين، فأفادت المغايرة في الذات والصفة، والمغايرة فيهما لها حال يطلبها من وجهين: الأول: وهو قوله تعالى:(من فَوْقِهِ)، وذلك لأن الشيء لا يكون فَوق نفسه، الثاني: أن الله (عز وجل) قال في الآية: (ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ)، أي أن الموج الأول الذي يغشى البحر ظلمة، والموج الثاني ظلمة، وهذا يلزم منه أن يكون الثاني غير الأول، ويلزم منه كذلك أن يكون الثاني أشد من الأول صفة؛ لأن الظلمة لا تحجب الظلمة إلا إذا كانت أشد منها، لأنها تحجبها أولها، ثم تنفرد بالحجب. والسياق يرشح كل هذا، وذلك لأن المثل في الآية متجه إلى إبراز أعمال الذين كفروا الخالية عن نور الحق بالظلمات المتراكمة من لج البحر، والأمواج، والسحاب المتراكم فوق بعض، وكون الموج الثاني غير الأول مما يحقق هذا.

وتظهر بلاغة التغاير في تعظيم وتهويل أمر الموج، حيث أخرج هذا التغاير الموج عن مألوف صورته، فالموج في الغالب يتبع بعضه بعضا، أما هنا فهو فوق بعضه، ليس هناك سابق ومسبوق من شدة هيجان البحر، وجعل الموج الأول الذي غشي البحر محجوبا في الوقت نفسه بما هو أعظم منه، وهو الموج الثاني يحقق هذا على نحو قوي، وتأتي بلاغة التغاير في أنه ساعد في تقريب صورة الظلمات المتداخلة إلى النفس، وأظهر حجم هذه الظلمة الكائنة فيه، وما كان لهذه الصورة أن تظهر على هذا الوجه لولا التغاير الذي ساعد في تصوير كثافة الظلمات وتهويل أمرها.

ومما يدخل في تكرار النكرة، والمكرر مغاير لصاحبه ذاتا ووصفا قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَـًٔا ۚ وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَـًٔا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَصَّدَّقُوا۟ ۚ فَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ عَدُوٍّ لَّكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ ۖ وَإِن كَانَ مِن قَوْمٍۭ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَٰقٌ فَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ ۖ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٩٢﴾ ﴾ [النساء :٩٢]

اشتملت الآية على موضعين لتكرار النكرة في الإثبات: الأول: (قَوْمٍ) حيث تكرر مرتين، والثاني غير الأول في الأفراد والصفة، أما الأفراد فلما يقتضيه التكرار من أن الثاني غير الأول، وأما الصفة فللوصف المتعلق بكل منهما، ولتغاير الحكم مع الأمرين.

فالتغاير مطلوب بكل هذه الأمور، ووراء هذا التفريق من أول الأمر بين المتحدث عنهم؛ تمهيدا للتفريق بينهم في الأحكام، والمغايرة هنا واقعة موقعها الأشكل؛ لأن مبنى الكلام هنا على التقسيم الذي يقتضي اختلاف المقسم.

والمغايرة هنا تعطي مساحة من التمييز، وتنادي على الفرق بين الذين بيننا وبينهم ميثاق، والذين هم عدو لنا، وتعكس نظر الشرع إليهم، ومن ثم فهي تمهد لهذا الحكم المختلف، فهم وإن كانوا كفارا كسابقيهم فإن المغايرة وضعت حدا فاصلا بينهما، وبقدر ما باعدت العداوة بين المؤمنين والكافرين بقدر ما أزال الميثاق الحزازات بين المؤمنين وأهل الذمة، وفي هذا إعلاء للميثاق، وحث للمؤمنين على التزامه؛ ذلك أن استحضار المكرر مع الذين بيننا وبينهم ميثاق بما يحمله من مغايرة

ينادي على المسلمين بألا يجدوا على هؤلاء بسبب كفرهم، وألا يكون الكفر عائقا يحول بينهم وبين ما يوجبه الميثاق من صلات وحقوق وواجبات متبادلة، ولهذا لم يرد مكان (قوم) لفظ كفار مراعاة لأهل الميثاق، إعلاء لحقه وحث المسلمين عليه.

وهنا يرد سؤل لماذا كان المكرر بلفظ واحد؟ أرى - والله أعلم - أن الاتفاق في اللفظ تنبيه للمؤمنين إلى ضبط حدود العلاقات بحيث لا تتعدى حدود الميثاق، فهؤلاء وإن اختلفوا عن سابقيهم بسبب الميثاق فهم على شاكلتهم في الكفر، فالتكرار هنا ضرورة لاسيما مع اتفاق حكم القتل في الظاهر الأمر الذي قد يتساهل فيه.

الموضع الثاني:(فَدِيَةٌ) حيث ذكرت لفظ (دية) في حق من قتل مؤمنا خطئا، وتكررت كذلك في حق من قتل معاهدا، فحيث ذكر هناك دية ذكر هنا دية، وغاية التكرار هنا متسقة مع غاية التكرار السابقة، وهي التأكيد على حرمة دماء أهل الذمة، وتعظيم أمر الميثاق، ودفع المغالاة في حقهم، فهم وإن كانوا كفارا، فكفرهم ليس مبررا لإيذائهم، ولهذا ذكر تعالى ديتهم في معرض الحديث عن دية المسلمين؛ ليقرر في الأذهان حرمتهم بحرمة المسلم، ولا يعكر على هذا مغايرة الثاني للأول وفق القاعدة، لأن المغايرة لا تلغي الدية، فالتغاير واقع في قدرها، أي في القيمة ذاتها، ولو كانت دية المعاهد كدية المؤمن لقال: فالدية مسلمة إلى أهله."[1] لأن تعريف دية الثانية بلام العهد يدل على أنها عين الأولى.

(١) تفسير القرآن الكريم سورة النساء: الشيخ ابن عثيمين (دار ابن الجوزي - الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ)م٢: ٧٨

وكون الثاني غير الأول يطلبه حديث سيدنا رسول الله:«دِيَةُ عَقْلِ الكَافِرِ نِصْفُ دِيَةِ عَقْلِ المُؤْمِنِ »[1] وعليه، فقال المالكية والحنابلة:" دية الكتابي (اليهودي والنصراني) المعاهد أو المستأمن نصف دية المسلم."[2] استنادا للحديث، وليس للقاعدة، وقد قدر الشافعي الدية بالثلث استنادا " لما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أنه (صلّى الله عليه وسلم) «فرض على كل مسلم قتل رجلاً من أهل الكتاب أربعة آلاف درهم». وقضى بذلك عمر وعثمان (رضي الله عنهما)، ولأنه أقل ما أجمع عليه في المسألة"[3].

ولم يخرج عن هذا إلا أبو حنيفة حيث قال بالمساواة؛ " لتكافؤ الدماء، وعملاً بعموم قوله تعالى: ﴿ وَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَاقٌ فَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ ﴾ [النساء: ٩٢]، ولأنه عليه الصلاة والسلام «جعل دية كل ذي عهد في عهده ألف دينار»"[4]. وكلام أبي حنيفة في هذا مخالف لمذهبه في تكرار النكرة، فقد قال بالمغايرة إذا تكررت النكرة، وبنى على ذلك أحكاما مهمة[5].

---

(١) سنن الترمذي: محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (ت: ٢٧٩هـ) تحقيق وتعليق: إبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (مطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر الطبعة: الثانية، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م) : بَابُ مَا جَاءَ فِي دِيَةِ الْكُفَّارِ

(٢) الفِقْهُ الإسلاميُّ وأدلَّتُهُ (الشَّامل للأدلّة الشَّرعيَّة والآراء المذهبيَّة وأهمّ النَّظريَّات الفقهيَّة وتحقيق الأحاديث النَّبويَّة وتخريجها) أ. د. وَهْبَة بن مصطفى الزُّحَيْلِيّ، أستاذ ورئيس قسم الفقه الإسلاميّ وأصوله بجامعة دمشق - كلّيَّة الشَّريعة (دار الفكر - سوريَّة – دمشق الطبعة: الرَّابعة):٧/ ٥٧١٦.

(٣) السابق: ٧/٥٧١٦- ٥٧١٧.

(٤) السابق: ٧/٥٧١٦.

(٥) ينظر درر الحكام شرح غرر الأحكام: محمد بن فرامرز بن علي الشهير بملا - أو المولى - خسرو (ت: ٨٨٥هـ)(دار إحياء الكتب العربية الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ) : ٢/٣٦٣، ينظر شرح التلويح على التوضيح: سعد الدين التفتازاني: ١/١٠٧.

والمهم أن التكرار عظم الميثاق، وراعى كذلك الفروق المائزة بين المؤمن والذمي بهذه المغايرات الطفيفة، والتي تنبه على أن الميثاق لا يقتضي الاتحاد والذوبان الذي تتلاشى معه الفروق، فالمسلم قدره بالإسلام أعلى وأعظم من غيره، ولهذا ينبغي أن تكون حرمته أعظم، وهذا لا ينقص من حرمة دم الذمي؛ لأن ذكر ديته في معرض الحديث عن دية المسلم أكدت على عظم حرمة دمه، فغاية التكرار الكبرى الحث على مزيد العناية بالمكررين، وأن الثاني من الأول بسبيل.

ومن شواهد تكرار النكرة،والمكرر مغاير في الذات والوصف قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلنَّسِيٓءُ زِيَادَةٌ فِى ٱلْكُفْرِ ۖ يُضَلُّ بِهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يُحِلُّونَهُۥ عَامًا وَيُحَرِّمُونَهُۥ عَامًا لِّيُوَاطِـُٔوا۟ عِدَّةَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ فَيُحِلُّوا۟ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ ۚ زُيِّنَ لَهُمْ سُوٓءُ أَعْمَـٰلِهِمْ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَـٰفِرِينَ﴾ [التوبة:٣٧]

تكرر لفظ (عام) في الآية المباركة نكرة مرتين، واتحاد اللفظ مع اختلاف توقيت الزمان بين لاحق وسابق، وما يتخلله من أحداث بتحليل أو تحريم انتقلت فيه الشهور عن محلها، وزيد فيها حتى اختلفت ملامح أوصافها، فيه تنبيه على شدة ضلال الذين كفروا، وعبثهم الناجم من أهوائهم الضالة، وقد عكست المغايرة هذه العبثية بصورة واضحة، حيث تعدت مجرد اختلاف الزمان إلى تغيير مواقيت الزمن نفسه محدثة خللا نتج عنه "أنهم كانوا يجعلون بعض السنين ثلاثة عشر شهراً بسبب اجتماع تلك الزيادات، والثاني أنه كان ينتقل الحج من بعض الشهور القمرية إلى غيره، فكان الحج يقع في بعض السنين في ذي الحجة، وبعده في المحرم، وبعده في صفر، وهكذا في الدور حتى

ينتهي بعد مدة مخصوصة مرة أخرى إلى ذي الحجة."[1]، وهذا يفسر قول ربنا: ﴿إِنَّمَا ٱلنَّسِيٓءُ زِيَادَةٌ فِى ٱلْكُفْرِ﴾، على أن اتحاد لفظ (عام) يدل على أنه ليس هناك خلاف بين العامين يضطرهم إلى التحليل تارة والتحريم أخرى، مما يدل على عبثهم وشدة ضلالهم.

ومن بديع ما تكررت فيه النكرة مع مغايرة الثاني للأول ذاتا ووصفا قوله تعالى: ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ فِيهَآ أَنْهَرٌ مِّن مَّآءٍ غَيْرِ ءَاسِنٍ وَأَنْهَرٌ مِّن لَّبَنٍ لَّمْ يَتَغَيَّرْ طَعْمُهُۥ وَأَنْهَرٌ مِّنْ خَمْرٍ لَّذَّةٍ لِّلشَّٰرِبِينَ وَأَنْهَرٌ مِّنْ عَسَلٍ مُّصَفًّى وَلَهُمْ فِيهَا مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ وَمَغْفِرَةٌ مِّن رَّبِّهِمْ كَمَنْ هُوَ خَالِدٌ فِى ٱلنَّارِ وَسُقُوا۟ مَآءً حَمِيمًا فَقَطَّعَ أَمْعَآءَهُمْ ﴿١٥﴾﴾ [محمد: ١٥]

تكررت في هذه الآية المباركة لفظة(أَنْهَار) أربع مرات، وهي نكرة فأفادت المغايرة، والمغايرة هنا ظاهرة بصورة واضحة في الذات، فكل نهر مستقل عن الآخر، وصفة الجاري فيها كذلك مختلفة، وتغاير المكرر مع انطوائه على غرابة لا يتصور مثلها في الدنيا فيه تعظيم لأمر الأنهار، ومن ثم الجنة، وغاية هذا أن تذهب النفس مذهبا بعيدا في التأمل فتزداد شوقا وتعلقا بالجنة، وكون الأنهار على هذا الحال أوقع في النفس وأشد نفوذا من كون المغايرة في صفة الجاري فيها فقط، ولا مانع أن يكون التكرار لتحقيق للأمر في نفوس السامعين لغرابته؛ لأنه لما كانت صفة النهرية لا تتصور في جانب الخمر والعسل واللبن؛ استدعى هذا أن يتكرر مع كل واحد منها ليستحضر السامع صورة ما رأى على ما لم ير، فيمتلأ قلبه تعظيما وشوقا لما يسمع.

(١) تفسير الإمام الفخر الرازي المسمى (مفاتيح الغيب): فخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي الشافعي (دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة : الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠ م) : ٤٦/١٦

المبحث الثاني

ما أشكل على القاعدة في آي الذكر الحكيم

دراسة بلاغية تحليلية.

سبق أن أشرنا إلى ما أشكل على القاعدة من شواهد، وما أسفر عنه من تحرريات امتدت في خطين مختلفين: فريق يقول بالاطراد، ويصرف الإشكالات بوضع حدود تسلم معها القاعدة من النقض، وفريق يرجع المسألة إلى القرينة ويجعلها حكما على المعنى المراد.

ولا شك في أن كليهما يعمل على تحرير المسألة من الناحية التي يراها أقرب للصواب، وقد أثرى هذا المسألة، وبات هناك طريقان للفهم، والذي يعنيني في هذا المدخل إبراز ما اعتمد عليه الفريقان في توجيه ما استشكل على القاعدة.

الفريق الأول:

واجه القائلون بالاطراد ما استشكل عليهم بعدة قيود تلخصت في أن هذه القاعدة تتحقق "فيما إذا لم يقصد التكرير"[1]، وأن "المراد بذكر الاسم مرتين كونه مذكورا في كلام واحد أو كلامين بينهما تواصل، بأن يكون أحدهما معطوفا على الآخر، وله به تعلق ظاهر وتناسب واضح، وأن يكونا من متكلم واحد"[2].

---

(١) البرهان في علوم القرآن: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت: ٧٩٤هـ):تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه الطبعة: الأولى، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م) : ٩٩/٤.

(٢) الإتقان في علوم القرآن: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (الهيئة المصرية العامة للكتاب الطبعة: ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤ م) : ٣٥٥/٢.

الفريق الثاني:

اعتمد هذا الفريق[١] على القرائن، وقد أخرجت هذه القرائن عددا من النكرة المكررة عن قصد إرادة المغايرة،، ومن ذلك مجيء الاسم "عاما فى الموضعين، فالثانى هو الأول؛ لأن من ضرورة العموم أن لا يكون الثاني غير الأول ضرورة استيفاء عموم الأول للأفراد، وسواء كانا معرفتين عامتين، أم نكرتين عامتين كوقوعهما في حيز النفي."[٢]، ويمكن أن نضع خطوطا عامة للآيات التي أخرجها العلماء عن دائرة القاعدة، من خلال عنوانين تحمل في طياتها تصورا لجهة الاعتراض، وسوف أقوم بمناقشة هذا؛ لأبين وجه دخول الآيات أو خروجها عن القاعدة، في إطار تحليل بلاغي يعين على الكشف عن بلاغة المكرر سواء جاء على جهة الاتحاد أو المغايرة :

أولاً: القصد إلى استعمال التكرار في معنى القوة والشدة.

ثانياً: أن تتكرر النكرة في محيط السؤال والجواب، أو ما يجرى مجراهما من الرد على كلام بإجابة تكون منه بمنزلة الجواب من السؤال.

ثالثاً: تعذر العمل بالقاعدة لاستحالة إرادة المغايرة لمخالفة صريح الدين، أو مخالفة الواقع.

رابعاً: مجيء المكرر صفة لموصوف يحتوي على غرابة تقتضى تفصيلا بإعادة النكرة.

---

(١) ينظر في ذلك ما سبقت الإشارة إليه في التمهيد

(٢) عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح: بهاء الدين السبكي: ٢٠٨/١

خامسا: تكرار النكرة في محيط جملتين: الأولى مثبتة والثانية منفية، أو العكس، أو كلتيهما منفيتين.

وفيما يأتي تفصيل لهذه العناصر من خلال الشواهد:

أولاً: القصد إلى استعمال التكرار في معنى القوة والشدة:

هذا التعبير استخدمه القرطبي والطاهر بن عاشور[1] عند قول الله تعالى: ﴿ بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُوا۟ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بَغْيًا أَن يُنَزِّلَ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ ۖ فَبَآءُو بِغَضَبٍ عَلَىٰ غَضَبٍ ۚ وَلِلْكَٰفِرِينَ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴿٩٠﴾ ﴾ [البقرة -٩٠]

حيث حملا المكرر على معنى القوة والشدة، أي صفة معنى، وليس صفة فعل كما سيأتي، والآية عموما من ركائز ما استشكل على القاعدة.[2]

ومدار الإشكال هنا على أن الغضب ليس صفة فعل[3] وإنما صفة معنى[4]، وقد فصل هذا الخلاف ابن عرفة في قوله: "والغضب إن كان صفة فعل، فالتعدد فيه متصور صحيح، وإن كان صفة معنى امتنع فيه التعدد، لأنه في (هذه الحالة يصير) راجعا إلى الإرادة، وهي

(١) ينظر الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: ٦٧١هـ)تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش (دار الكتب - المصرية – القاهرة الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤ م) : ٢٩/٢وينظر التحرير والتنوير: الطاهر بن عاشور: ٥٨٨/١

(٢) البرهان في علوم القرآن: ٩٩/٤

(٣) أي تتجدد وهي متعلقة بمشيئة الله إن شاء فعل، وإن شاء لم يفعل، وكل صفة ذات سبب فهي فعلية (الصفات الفعلية: هي التي تتعلق بمشيئته، إن شاء فعلها، وإن شاء لم يفعلها، مثل الاستواء على العرش، والنزول إلى السماء الدنيا، والمجيء للفصل بين العباد، والفرح بتوبة التائب، والضحك إلى رجلين يقتل أحدهما الآخر كلاهما يدخل الجنة، والغضب على الكافرين، والرضا للمؤمنين، وغيرها، فهذه نسميها صفات فعلية؛ لأنها من فعله، وفعله يتعلق بمشيئته. شرح العقيدة السفارينية - الدرة المضية في عقد أهل الفرقة المرضية: محمد بن صالح بن محمد العثيمين (ت: ١٤٢١هـ) (دار الوطن للنشر، الرياض الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ) : ١٥٥

(٤) الصفات الذاتية: هي صفات المعاني الثابتة لله أزلاً وأبدا، مثل الحياة، والعلم، والقدرة، والسمع، والبصر، والعزة، والحكمة، إلى غير ذلك وهي كثيرة فهذه نسميها صفات ذاتية؛ لأنه متصف بها أزلا وأبدا ولا تفارق ذاته.(شرح العقيدة السفارينة: محمد بن صالح العثيمين: ١٥٥.

شيء واحد، فكيف يفهم أنهما غضبان؟ ثم أجاب بأنهما متغايران باعتبار المتعلق، فمتعلق الإرادة متعددة، وهو (أنواع) العذاب، فالمعنى على **الأول:** فباؤوا بعذاب على عذاب. وعلى الثاني: فباؤوا بإرادة عذاب على عذاب"[1].

والإرادة التي ذكرها ابن عرفة، وجعل المغايرة في متعلقها، هي تأويل الغضب بإرادة الانتقام، والأسلم أن الغضب صفة فعل، ومن ثم فالتكرار هنا للمغايرة، وكونه كذلك يستفاد منه القوة والشدة، ولكن من وجه آخر غير الذي قال به القائلون، وهو لازم المغايرة؛ لأنه يستفاد من تكرار الغضب واختلافه القوة والشدة، بل إن هذا المعنى مع المغايرة أقوى؛ لأن اجتماع المغايرة مع حرف الاستعلاء فيه تجسيد لشدة الغضب، وإشعار بأنه مجتمع متراكم بعضه على بعض، على سبيل الاستعارة التمثيلية، استعار هيئة الشيء الذي يعلو بعضه بعضا فيتضاعف، لغضب الله عليهم مرة بعد مرة.

وكلام القرطبي، وابن عاشور مبني على استعارة الغضب المترادف لقوة الغضب وشدته، بجامع قوة الحصول في كل.

وتأتي بلاغة التكرار بما فيه من مغايرة في أنه أظهر بلادة اليهود المتحدث عنهم وغباءهم، ودل كذلك على نكارة فعلهم ومدى إجرامهم، كما دل كذلك على شدة هذا الغضب، وأنه غضب لم يعهد له نظير؛ لدلالة التنكير على التعظيم، والتكرار الذي ضاعفه، وجعل هيئته كهيئة الشيء المحسوس الذي يعلو بعضه بعضا.

---

(١) تفسير ابن عرفة المالكى: أبو عبد الله محمد بن محمد بن عرفة الورغمي. تحقيق : د. حسن المناعي (مركز البحوث بالكلية الزيتونية الطبعة : الأولى - تونس - ١٩٨٦ م) : ١/ ٣٧٠.

لقد أخرجت المغايرة الغضب هنا عن حدود المشابهة، وإذا كان مجرد التنكير قد عظم من شأنه، فإن المغايرة باعدت في هذا وهولت منه، إذ دلت على أن الغضب الأول قائم، والثاني زائد عليه، وفي هذا دلالة على قوة حصول الغضب، وبلوغه حدا لا يوصف، كما دلت هذه المغايرة على أن هؤلاء لا يتورعون، وإذا كان ذلك كذلك فإن المغايرة تدل على أن غضب الله الأول لم ينههم ولم يفزعهم، ومن ثم تمادوا في جلب مزيد غضب الله عليهم.

ثانياً: أن تتكرر النكرة في محيط السؤال والجواب، أو ما يجرى مجراهما من الرد على كلام بإجابة تكون من السابق بمنزلة الجواب من السؤال.

وقد جاء هذا في إطار ثلاثة شواهد:

الشاهد الأول:

﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ۚ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِۦ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ ٱللَّهِ ۚ وَٱلْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ ٱلْقَتْلِ ۗ وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ ٱسْتَطَٰعُوا۟ ۚ وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُو۟لَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةِ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾ [البقرة:٢١٧]

اختلف المحققون من أهل العلم في نظرهم إلى المكرر في الآية، هل هو طبق الأول أو مغاير له ؟ ومرجع الاختلاف أن المكرر جاء في إطار السؤال والجواب الأمر الذي يقتضي اتحاد المسؤول عنه، وهذا مما يطعن في القاعدة المشهورة، ومن ثم ذهبوا فيها ثلاثة مذاهب: الأول أخرج الآية عن القاعدة، ووجهتهم في هذا اختلاف القائلين، فالأول فيها محكي عن قول السائل، والثاني محكي من كلام

النبي (ﷺ)، والكلام في هذه القاعدة مشروط بكون الكلام من متكلم واحد.[١]، أما بالنسبة للثاني: فقد أجرى أصحابه القاعدة على اطرادها، وفرقوا بين القتالين من ناحية العموم والخصوص، فقالوا: إن "المراد بالأول المسؤول عن القتال الذَي وقع في سَرِيّة ابن الحضرمي سنة اثنتين من الهجرة، لأنه سبب نزول الآية. والمراد بالثاني جنس القتال لا ذاك بعينه."[٢] بينما ذهب الثالث إلى أن الثاني هو الأول ؛ لأن المسؤول عنه واحد، ومن ثم جاء الجواب طبق السؤال[٣].

ولا فرق بين الثالث والأول من ناحية الدلالة عموما، فهو خلاف شكلي؛ لأن الذين صرفوا الآية عن إطار التكرار لم ينكروا الاتحاد بل كان الاتحاد نفسه هو الدافع وراء عدم اعتماد القاعدة في هذه الآية.

أما بالنسبة للثاني فمحمول على أن اللام في الشهر الحرام للعهد اعتمادا على سبب النزول، والكثير والأظهر أنها للجنس، فتشمل بذلك الأشهر الحرم، وهي ذو القعدة، وذو الحجة، والمحرم، ورجب[٤]؛ " إذ لا خصوصية لقتال قوم دون آخرين، ولا لقتل في شهر دون غيره، لا سيما ومطابقة الجواب للسؤال قد أكدت العموم، لأن المسئول عنه حكم هذا الجنس، وهو القتال في هذا الجنس، وهو الشهر الحرام من غير تفصيل، فإن أجدر أفراد القتال بأن يكون مباحا هو قتالنا المشركين،

(١) البرهان في علوم القرآن: ٩٩/٤

(٢) معترك الأقران في إعجاز القرآن، ويُسمَّى (إعجاز القرآن ومعترك الأقران): عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ) (دار الكتب العلمية - بيروت – لبنان الطبعة: الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م) : ٤٧٩/٣

(٣) ينظر التحرير والتنوير: الطاهر بن عاشور: ٢/ ٣٠٨

(٤) ينظر روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: ٥٠٣/١

ومع ذلك فهو المسئول عنه، وهو الذي وقع التحرج منه، أما تقاتل المسلمين فلا يختص إثمه بوقوعه في الشهر الحرام، وأما قتال الأمم الآخرين فلا يخطر بالبال حينئذ."[١]

ومن ثم فإن مسوغ المغايرة بعيد، يزيده بعدا الغاية التي كان لها المغايرة، وهي قصد إبهام " الكلام بحيث يكون ظاهره كالموهم لما أرادوه وباطنه يكون موافقا للحق." [٢]، وأقوى منه أن يكون الثاني هو الأول لاتفاق المسؤول عنه في السؤال والجواب.

هذا، وكون الثاني هو الأول له غايات ومقاصد جليلة تختلف باختلاف طبيعة السؤال والسائل، يقول الطاهر بن عاشور:" والجواب تشريع إن كان السؤال من المسلمين، واعتراف وإبكات إن كان السؤال إنكارا من المشركين، لأنهم توقعوا أن يجيبهم بإباحة القتال، فيثوروا بذلك العرب، ومن في قلبه مرض"[٣].

وحمل السؤال على أنه حاصل من المسلمين وغيرهم مما يطلب التكرار، لأن المقام مقام تشريع يحتاج إلى تقرير الأمور وإظهارها، سواء أكان السائل مسلما أم غير مسلم، سواء أكان صادق اللهجة في سؤاله أم مستخفا، ولهذا فإن غايات التكرار تتشابك إلى حد كبير، ومن الغايات التي يمكن الجمع بينها مع اختلاف السائلين: تقرير الحكم؛ إحكاما للأمر، وزيادة في الإيضاح حتى يقر في الأذهان، والتقرير هنا حاصل من إعادة النكرة مكررة؛ لأن مقتضى الكلام الإضمار للعلم به فهو مسئول عنه، وذكره مع العلم به بمنزلة ذكر ثان، وتقرير ما الشأن

(١) التحرير والتنوير: ٣٠٩/٢
(٢) مفاتيح الغيب: ٢٧/٦
(٣) التحرير والتنوير: ٣٠٨/٢

في مثله أن يترك أو يومئ إليه فيه زيادة تأكيد على حرمة القتال، وتعليم للمسلمين بإظهار الحق دون تمييع، ولأجل هذا جاء الجواب صريحا حتى لا يتوهم أن الشهر الحرام هو الكبير، وليكون الجواب على طبق السؤال في اللفظ، فهذه المطابقة تقطع أي لجاجة في الكلام أو تعمد سوء فهم، ومن هنا أوثر التنصيص على اتحاد النكرة باتحاد الوصف دون إعادة المكرر معرفا بلام العهد؛ لأنه ليس في قوة اتحاد الوصف، ومن ثم فإن قوة التقرير تظهر في مجيء المكرر على وفق هيئة صاحبه.

فإن قيل ما فائدة التقرير إن كان السائل مشركا؟ قلت: إن التوضيح والتقرير غايته تفويت الفرصة عليه؛ وذلك أنهم ظنوا أنهم سيوقعون الرسول(ﷺ) في حرج، فسألوه هذا السؤال الاستنكاري، فكان هذا الجواب بإعادة النكرة تقريرا لبيان أن ما أنكره المشركون منكر وكبير في نظر الإسلام، وهذه الإجابة وإن كانت تسعدهم فإنه تعالى أجابهم بما يحبون أن يسمعوا، ويوافق إنكارهم من باب ارخاء العنان للخصم؛ ليفحمهم بالمنطق الذي يقتضي اتحاد معايير الحكم على الأمور، ليأخذ نواصيهم إلى الحق، فلو كانوا صادقين لاعترفوا بأن ما صنعوه أشنع وأبشع، فإذا كانوا عابوا على المسلمين قتالا في الشهر الحرام مع اعتراف القرآن، فأولى لهم أن يستنكروا إجرامهم.

الشاهد الثاني:

﴿ وَقَالُواْ لَوۡلَا نُزِّلَ عَلَيۡهِ ءَايَةٞ مِّن رَّبِّهِۦۚ قُلۡ إِنَّ ٱللَّهَ قَادِرٌ عَلَىٰٓ أَن يُنَزِّلَ ءَايَةٗ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ ٣٧ ﴾ [الأنعام: ٣٧]

تكرار النكرة في هذا الآية من الموضع التي تمسك بها من نقض قاعدة تكرار النكرة[1] يقول الطاهر بن عاشور: "وإعادة لفظ (آية) بالتنكير في قوله:﴿أَنْ يُنَزِّلَ آيَةً ﴾ من إعادة النكرة نكرة وهي عين الأولى، وهذا يبطل القاعدة المتداولة بين المعربين من أن اللفظ المنكر إذا أعيد في الكلام منكرا كان الثاني غير الأول"[2].

وهذا الذي ذكره العلامة الطاهر مردود من ناحية استحالة أن تكون الآية التي طلبها القوم هي عين الآية التي أخبر الله عن قدرته على تنزيلها، وهذا راجع إلى تفاوت تصورهم عن قدرة الله التي يعجز معها إدراكهم عن إدراك حدود الخوارق.

فالتغاير هنا مطلوب؛ للمباينة بين قدرة العقل البشري على التصور، وقدرة الله على فعل ما يعجز البشر عن مجرد تصوره، ومقام الكلام يعين على هذا الفهم؛ لأنه لما كان طلبهم يشف عن تعنتهم بعد ظهور البراهين التي عموا عنها، وكان هذا الطلب منهم لجاجا، وشكا في قدرة الله على إنزال آية، كما يدل عليه قوله تعالى: ﴿ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ اقتضى هذا المغايرة؛ إظهارا للفرق بين طلبهم، وفعل الله، ومن ثم فالآية التي أخبر الله عنها تفوق في الإعجاز ما طلبوه، وعلى هذا فالجواب مع المغايرة يستلزم مطلوبهم بطريق أقوى وأبلغ؛ لأنه إذا كانت قدرة الله تتجاوز ما طلبوه، فهذا يستلزم ما طلبوه بطريق الأولى.

(١) ينظر البرهان في علوم القرآن: الزركشي : ٩/٤

(٢) التحرير والتنوير: الطاهر بن عاشور: ٨٥/٦

وتأتي بلاغة المغايرة المفادة من التكرار في التلويح بالتهديد لهؤلاء، وهذا إذا حملنا الآية الثانية المكررة على معنى غير المعنى الذي يقصده المخاطب، وقد أومأ إلى هذا الألوسي في قوله: "يجوز أن يكونوا قد طلبوا غير الحاصل مما لا يلجئ لجاجا وعنادا، ويكون الجواب بالملجيء حينئذ من أسلوب الحكيم، أو يكون جوابا بما يستلزم مطلوبهم بطريق أقوى وهو أبلغ"(١).

ووجه التلويح بالتهديد أن الله إذا كان قادرا على أن ينزل آية ملجئة تخرسهم، ومع هذا لم يفعل، فأولى لهم أن يتركوا اللجاجة، وألا يتمادوا في غيهم؛ لئلا يصيبهم ما أصاب غيرهم.

ويقوي معنى التهديد هنا ذكر قدرة الله في الجواب لما فيها من قدر كبير في تربية المهابة في النفوس، بالإضافة لذكر لفظ الجلالة، والتأكيد بـ إن الذي استدعاه ضلالهم الذي هم فيه سادرون، فالمغايرة، وذكر لفظ الجلالة، والتأكيد كل هذا فيه إيقاظ لنفوسهم من الغي المهلك الذي استهوته نفوسهم حتى جرأها على اللجاجة فقالوا ما قالوا.

الشاهد الثالث:

﴿ تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ ٱلْغَيْظِ كُلَّمَآ أُلْقِىَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَآ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ۝٨ قَالُوا۟ بَلَىٰ قَدْ جَآءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا فِى ضَلَٰلٍ كَبِيرٍ ۝٩ ﴾ [الملك: ٨ ـ ٩]

المكرر في الآية (نَذِيرٌ) يجري عليه ما جرى على قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ۚ ﴾ من إشكال(٢)، فقد تكررت

(١) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: الأوسي: ١٣٥/٤

(٢) البرهان في علوم القرآن: الزركشي: ٩٩/٤

النكرة في محيط السؤال والجواب، وجاءت طبق السؤال، ولأن كانت الآية السابقة مما يلتمس فيها وجها للمغايرة باعتبار الخصوص والعموم، فإن هذا مما لا يتصور هنا، وعلى هذا فإن المكرر في الجواب هو عين المكرر في السؤال.

واعتباره كذلك مما يطلبه المقام؛ لأن الآية سيقت في مقام تصوير أحوال الكافرين في الآخرة، وقد جاءت الآية ضمن آيات كشف فيها سبحانه وتعالى عن مآل الكافرين، وحكى صوتهم في النار وهي تفور وتتميز من الغيظ، ثم عرض في هذه الآية لجانب آخر من الألم النفسي الذي اعتراهم نتيجة سؤال الخزنة في قولهم:﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ﴾ وتكرار المسؤول عنه في الجواب يلقي الضوء على عظم الحسرة والحزن الذي داخلهم، وذلك أن التكرار هنا يدل على أن السؤال استرجع في نفوسهم أحداثا ودوا أنها عادت، فجاء جوابهم بالتكرار موافقا لإحساسهم الشديد بالندم، وقد نقل لنا التكرار هذا الواقع النفسي، وأبرز ما دار في مخيلتهم حين سألوا السؤال ، فقد عادوا بذاكرتهم إلى ذروة الحدث، وامتثلوا أمر النذير في مخيلتهم، وقد عكس التكرار هذا والتقط هذه الصورة التي مررها الحزن والأسف في مخيلتهم، وجعلها كأنها قائمة بينهم وهم فيها يباشرون كذبهم وافتراءهم، على أن هذه الحسرة تظهر كذلك في إطنابهم في الجواب عموما، حيث استفرغوا فيه ما في داخلهم من حسرة دعتهم إلى تحقيق اعترافهم وتأكيده مرة بعد مرة، من خلال حرف الجواب (بلى) الذي كان كافيا في الجواب، ثم "قولهم: (قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ) مؤكدا لما دلت عليه (بلى)، وهو من تكرير الكلام عند

التحسر، مع زيادة التحقيق بـ(قَدْ)، وذلك التأكيد هو مناط الندامة والاعتراف بالخطأ"[1].

إن هذا التكرار والتأكيد والتحقيق يقطر بالحسرة والحزن الذي سكن في نفوسهم، إذ يدل على أن الحسرة غلبت عليهم فاعترفوا وبالغوا في الاعتراف وحققوا، وقد استدعى كل هذا تكرار نذير؛ لأنه محور الحسرة والإحساس بالندم.

وقد يرد هنا أن يقال إذا كان المكرر متحدا في معناه، فلماذا لم يعرف المكرر بلام العهد الذهني لينصرف الذهن إلى أنه عين المسؤول عنه؟

أرى أنه لو جاء المكرر معرفا بلام العهد لدل على أنه كان معهودا عندهم بالنذارة، وأنهم أقروه بها، وهذا مما يخالف الواقع، فهم لم يقروه على نذارته، فكيف يكون معهودا عندهم بهذا؟ ثم إن موافقة المكررين تنكيرا مطابق لتكذيبهم الشديد المنصوص عليه في الآيات؛ لأنه دل على أنهم أعرضوا عن النذير إعراضا كبيرا صوره الإبهام الكائن في التنكير.

ثالثا: تعذر العمل بالقاعدة لاستحالة إرادة المغايرة لمخالفة صريح الدين، أو مخالفة الواقع.

ومن الأول قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ ۚ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٨٤﴾ ﴾ [الزخرف:٨٤]

(١) التحرير والتنوير: الطاهر بن عاشور: ٢٩/ ٢٤

من أبرز الآيات التي استشكلت على القاعدة، واتسع القول فيها بين متمسك بالقول بالمغايرة[١] ورافض لها [٢]، وصارف لها عن وجهها[٣]

وتفصيل هذا أن القول بالمغايرة ينتهي إلى أن هناك إلها في السماء، وإلها آخر في الأرض، وهو مما يستحيل دينا، ومن ثم أخرج الإمام الطيبي الآية عن دائرة القاعدة وعدها إطنابا بالتكرير؛ "لإفادة أمر زائد٠٠٠ ووجه الإطناب في تنزيهه تعالى عن نسبة الولد إليه، وشرط القاعدة ألا يقصد التكرير."[٤] وقد حاول آخرون تفسير المغايرة بتفسيرات تبقي القاعدة على اطرادها، وعلى رأس هؤلاء بهاء الدين السبكي حيث قال معقبا على كلام الطيبي السابق: "فليس الجواب عنه ما قاله الطيبي بل إن (إله) بمعنى معبود، والاسم المشتق إنما يقصد به ما تضمنه من الصفة، فأنت إذا قلت: زيد ضارب عمر، أو ضارب بكر، ألا يتخيل أن الثاني هو الأول، وإن أخبر بهما عن ذات واحدة، فإن المذكور بالحقيقة إنما هو الضربان لا الضاربان، ولا شك أن الضربين مختلفان."[٥]

---

(١) ينظر تفسير ابن عرفة: محمد بن محمد ابن عرفة الورغمي التونسي المالكي، أبو عبد الله (ت: ٨٠٣هـ)
تحقيق: جلال الأسيوطي(دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨ م): ١٢/٤

(٢) ينظر روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: الأوسي: ١٠٥/١٣، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور: البقاعي: ٤٦٦/٨

(٣) وهو الإمام الطيبي، وقد نقله عنه كثيرون من ذلك الإتقان في علوم القرآن: السيوطي: ٣٥٥/٢

(٤) الإتقان في علوم القرآن: السيوطي: ٣٥٥/٢

(٥) عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح: بهاء الدين السبكي: ٢١١/١

والمغايرة التي يقصدها السبكي هنا هي مغايرة الوصف، فإله بمعنى معبود "ولا شك أن طريق عبادة أهل السماء له تعالى غير طريق عبادة أهل الأرض على ما يشهد به تتبع الآثار، فإذا كان إله بمعنى معبود، كان معنى الآية: أنه تعالى معبود في السماء على وجه، ومعبود في الأرض على وجه آخر"(١).

وكل هذه وجهات نظر، ويبقى الفصل في التوجيه مرتبطا بالمقام التي جاءت فيه الآية، فهو الذي يستدعي هذا أو غيره، ولو نظرنا إلى سياق الآية وصلتها بما قبلها وما بعدها لوجدنا أن "هذه الآيات قائمة على تحقيق التنزيه والتقديس، والتفرد بالعبادة والتفرد بالوحدانية، وأنه سبحانه لا شريك له ولا ند له."(٢) وأن هذه الآية "تفرغت للوحدانية وأنه لا يعبد في السماء سواه، ولا في الأرض سواه"(٣)، ويؤكد هذا عطفها "على جملة : ﴿ قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ ..... ﴾ [الزخرف: ٨١] والجملتان اللتان بينهما اعتراضان، قصد من العطف إفادة نفي الشريك في الإلهية مطلقا بعد نفي الشريك فيها بالبنوة"(٤)، وكل هذا مما يعزز القول بأن الثاني هو الأول، فكون الثاني هو الأول أدخل في باب تنزيه الله وآكد في تحقيق معنى الوحدانية، فهو سبحانه ليس إلها واحدا في السماء فحسب، وإنما هو كذلك في الأرض، وعلى هذا فذكر الألوهية مرتين مع الاتحاد أقوى في باب تقرير الوحدانية، من مجيئها مرة، ثم هو أنسب في درء تصورات أهل الباطل؛ لأنه لما قال تعالى في الآية السابقة: ﴿فَذَرْهُمْ يَخُوضُوا وَيَلْعَبُوا حَتَّىٰ يُلَاقُوا يَوْمَهُمُ الَّذِي يُوعَدُونَ﴾ [الزخرف:٨٣]، ومن خوضهم ولعبهم: أنهم جعلوا لله شركاء في

(١) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: الألوسي: ١٠٥/١٣

(٢) آل حم الشورى والزخرف الدخان دراسة في أسرار البيان: د/محمد محمد أبو موسى الطبعة الأولى ١٤٣١هـ ـ ٢٠١٠م مكتبة وهبة): ٥٢٥

(٣) آل حم الشورى والزخرف الدخان دراسة في أسرار البيان: ٥٢٧

(٤) التحرير والتنوير: ٢٩٩/٢٥

السماء، وكذلك في الأرض اقتضى هذا ذكره مرتين مع اتحاد المكرر إطنابا للتأكيد على تنزيه الله، والقول بالمغايرة هنا بعيد عن المقام بل لا صلة له به؛ لأن الاختلاف في نظر العابد إلى معبوده بين أهل السماء والأرض هو اختلاف تصور لا يغير من حقيقة الألوهية شيء، ثم إن هذا الاختلاف حاصل كذلك بين أفراد الجنس الواحد فأهل الأرض مختلفون في التصور وفق المعرفة والتدبر والقرب من الله، وقبل كل هذا فالمقام هنا لا يسوغ لهذا الفهم على ما ذكر، ومما يعزز هذا أيضا وقوع المكررين ضمن جملة صلة الموصول، والمعنى على هذا: "أنه فيهما بالإلهية والربوبية."[1] .

ومن الثاني: (تعذر العمل بالقاعدة لمخالفة الواقع) قوله تعالى: ﴿ ۞ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً ۚ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ ۖ وَهُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْقَدِيرُ ﴿٥٤﴾ ﴾ [الروم: ٥٤]

ووجه التعذر عند من قال به: "ولما لم يكن بعد قوة الشباب قوة أخرى لا يمكن صرف القوة الثانية إلى غير الأولى فترك هذا الأصل للتعذر"[2]، على أن هناك وجوها أخرى، ولكن هذا أقربها من وجهة نظري.

والتعذر هنا ليس مسلما به عند جمع كبير من العلماء، فالآية من الركائز التي اعتمدها من مرر القاعدة في كتابه، حيث استشهدوا بها على المغايرة التي تفضي إلى أن كلا المكررين خلاف الآخر[3]، وقد

(١) تفسير البحر المحيط: محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي: تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود - الشيخ علي محمد معوض د/ زكريا عبد المجيد النوتي، د/أحمد النجولي الجمل (دار الكتب العلمية - لبنان/ بيروت الطبعة : الأولى - ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م) : ٢٩/٨

(٢) كشف الأسرار شرح أصول البزدوي: ١٨/٢ـ١٩.

(٣) ينظر البرهان في علوم القرآن: الزركشي: ٩٨/٤

خالف هذا جمع من العلماء فرأى أن هذا تكلف لتحصيل المغايرة فيما نكر وكرر في الآية [1].

ولا أرى وجها لهذا الاعتراض، وإن كنت أرى أن حمل المكرر على المغايرة أولى؛ فكون المكرر مغايرا لصاحبه مما يطلبه المقام، ويتسق مع موضوع السورة، وهذا ظاهر بصورة واضحة في ترديد الأحوال ومغايرتها في عناصر السورة، بداية من أول حدث فيها وهو قوله تعالى: "﴿ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝٢ فِيٓ أَدۡنَى ٱلۡأَرۡضِ وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ ۝٣ فِي بِضۡعِ سِنِينَۗ لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُۚ وَيَوۡمَئِذٖ يَفۡرَحُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ۝٤ ﴾ [الروم: ٢ – ٤]

الذي يلتقي مع الآية محل الشاهد في تغاير الأحوال وعدم استمرارها، فالروم غلبت وستغلب بعد هذا، والفرس غلبت وستغلب بعد هذا، ولو تتبعنا هذا الخيط لوجدناه ممتدا في السورة ومن هذا قوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ يَبۡدَؤُاْ ٱلۡخَلۡقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ ثُمَّ إِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ ۝١١ ﴾ [الروم: ١١] ﴿ يُخۡرِجُ ٱلۡحَيَّ مِنَ ٱلۡمَيِّتِ وَيُخۡرِجُ ٱلۡمَيِّتَ مِنَ ٱلۡحَيِّ وَيُحۡيِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَاۚ وَكَذَٰلِكَ تُخۡرَجُونَ ۝١٩ ﴾ [الروم: ١٩]

وكل هذا مما يتسق مع غاية ومقصد السورة، وهو بيان مظاهر قدرة الله، ومما يلحظ في هذا أن الآية جاءت ضمن أمثال كثيرة ضربها الله في السورة يقول: ابن عاشور في أغراض السورة:" وضرب أمثالا لإحياء مختلف الأموات بعد زوال الحياة عنها، ولإحياء الأمم بعد يأس الناس منها، وأمثالا لحدوث القوة بعد الضعف وبعكس ذلك. وختم ذلك بالعود إلى إثبات البعث ثم بتثبيت النبيء (ﷺ) ووعده بالنصر"[2].

(١) ينظر الأشباه والنظائر: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت: ٧٧١هـ)(دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى ١٤١١هـ- ١٩٩١م) : ٢٣٤/٢ ينظر روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: ٥٨/١١.

(٢) التحرير والتنوير: ٧/٢١

ويأتي دور التكرار في هذا أنه أبرز قدرة الله، ودل عليها بهذه المغايرة الذي دلت على تردد الإنسان في الضعف والقوة حينا من الدهر على نحو ملحوظ في أطوار مختلفة، تدل على تمكن الوصف منه، واستمراره فيه مدة من الزمن متراخية، إلى مغاير(ضعف ـــ ضعف ـــ قوة ـ قوة ـــ ضعف) ليس للإنسان دخل فيه، ولا يقدر عليه إلا الله، وهذا كما يقول العلامة الزمخشري :"التردید في الأحوال المختلفة ، والتغيير من هيئة إلى هيئة وصفة إلى صفة : أظهر دليل وأعدل شاهد على الصانع العليم القادر"(١).

فالمغايرة هنا غايتها إبراز الضعف في أشكال وهيئات متقلبة فترة من الزمن يعجب من تراخيها إلى هذا الحد، ثم انقلابها من غير حول ولا قوة بعد تغيير في نفس الطور(الضعف) إلى نقيض متراخ وهو القوة، ليتراخى هو الآخر إلى نقيض أعجب منه دلت عليه هذه اللمحة القصيرة حين جمعت بين النقيضين بصورة موجزة إذ ليس بينهما إلا حرف الترتيب والتراخي الذي باح بالتعجيب من قدرة الله.

رابعا: مجيء المكرر صفة لموصوف يحتوي على غرابة تقتضى تفصيلا بإعادة النكرة.

وقد جاء هذا في قول الله تعالى: ﴿ وَيُطَافُ عَلَيْهِم بِـَٔانِيَةٍ مِّن فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَا۠ ﴿١٥﴾ ﴾ [الإنسان: ١٥]

وجه الإشكال في الشاهد تكرار قوله تعالى: (قَوَارِيرَا۠)حيث تكررت مرتين، وهي نكرة، ولا وجه في هذا للمغايرة إلا مع تكلف، وذلك بجعل قوله تعالى: (مِّن فِضَّةٍ) عائدا على قوله: (بِـَٔانِيَةٍ مِّن فِضَّةٍ)، حتى يسلم القول بالمغايرة، وكون قوله (تعالى) (من فضة) متعلقا بقوارير مخرج للأمر عن دائرة المغايرة كما سيأتي بيانه.

(١) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: الزمخشري : ٤٨٦/٣

وقد جوز هذا التوجيه الطاهر بن عاشور حيث حمل التكرار على إرادة الترتيب والتصنيف، يقول الطاهر بن عاشور: "وإذا وقف على (قَوَارِيرَا۠) الثاني كان المعنى الترتيب والتصنيف، كما يقال: قرأ الكتاب بابا بابا، وحضروا صفا صفا، وكان قوله: من (فِضَّةٍ) عائدا إلى قوله: (بِـَٔانِيَةٍ مِّن فِضَّةٍ) "[1].

وكلام الطاهر هنا متجه إلى أن قوله تعالى: (من فضة) تكرار لآنية من فضة، وهذا حتى يصح حمل التكرار على الترتيب والتصنيف، ولا يخفى ما في هذا من تكلف، ولم أقف على أحد قال به حسب ما اطلعت عليه.

ووجهة نظر الطاهر في هذا التوجيه هي: "إفادة التصنيف فإن حسن التنسيق في آنية الشراب من مكملات رونق مجلسه، فيكون التكرير مثل ما في قوله تعالى: ﴿ ۞۞۞۞ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا ٢٢ ﴾ [الفجر: ٢٢] ، وقول الناس: قرأت الكتاب بابا بابا، فيكون الوقف على قواريرا الثاني"[2].

وكما قلت هذا كلام فيه تكلف ظاهر، وأرى أن التكرار هنا للتأكيد على جمع الأكواب بين هذين العنصرين، ووجه التأكيد غرابة اجتماع هذين الوصفين؛ لأن القوارير لا تكون من فضة، وما كان من الفضة كذلك لا يكون من القوارير[3]، ومن ثم أعاد الله لفظ قوارير بعد أن وصف به الأكواب؛ ليركب فيه وصفا لا يجتمع معه في الدينا حتى يتأكد هذا الأمر، على أن التكرار هنا فيه تسليط للضوء على هذا

(١) التحرير والتنوير: الطاهر بن عاشور: ٨١/١

(٢) التحرير والتنوير: الطاهر بن عاشور: ٣٦٤/٢٩

(٣) بتصرف يسير. كشف الأسرار شرح أصول البزدوي: ٥٣/١

المكرر؛ احتفاء به؛ ليتأمل في فخامة هذه الخلقة عظيمة الشأن، ووجه الفخامة في هذا أن " للفضة صفة كمال، وهي نفاسة جوهره وبياض لونه، وصفة نقصان وهي أنها لا تصفو ولا تشف، وللقارورة صفة كمال أيضا، وهي الصفاء والشفيف، وصفة نقصان، وهي خساسة الجوهر، فعرف بعد التأمل أن المراد من كل واحد صفة كماله، وأن معناه أنها مخلوقة من فضة، وهي مع بياض الفضة في صفاء القوارير وشفيفها.[١]

ويؤيد هذا أن التكرار على هذا الوجه حاصل على جهة تفصيل الموصوف بذكر وصف آخر، فهو لم يتكرر للتأكيد فحسب، وإنما اجتمع مع التأكيد تفصيل في جزئيات تركيبه وجنسه. ليتأمل في بداعته وجمال خلقته، وهذا ما يظهر بصورة واضحة في قراءة الأعمش برفع قوارير الثانية على أنها خبر لمبتدأ محذوف[٢]، فالجملة مع هذه القراءة وصف مستتبع لقوارير الأولى على جهة التفصيل والتبيين وحسن التكرار هنا" لما اتصل به من بيان أصلها؛ أي: تكونت، وحدثت تلك الأكواب جامعة بين صفاء الزجاجة وشفافتها، ولين الفضة وبياضها يرى ما في داخلها من خارجها."[٣]

(١) كشف الأسرار شرح أصول البزدوي: ٥٣/١

(٢) ينظر روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني :١٧٦/١٥

(٣) تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن: الشيخ العلامة محمد الأمين بن عبد الله الأرمي العلوي الهرري الشافعي إشراف ومراجعة: الدكتور هاشم محمد علي بن حسين مهدي (دار طوق النجاة، بيروت– لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ- ٢٠٠١ م) : ٣٠/ ٤٩٤

وقد ذكر الطاهر بن عاشور وجها آخر للتأكيد غير هذا، حيث عد (قوارير) الثانية "تأكيدا لفظيا للأولى تأكيدا لرفع احتمال المجاز في لفظ (قَوَارِيرَا)."[1]، أو "لزيادة تحقيق أن لها رقة الزجاج."[2] ولا أرى وجها للتوجيه الأول؛ لأن أحدا لا يتصور المجاز هنا بحمل القوارير على إرادة النساء.

خامسا: تكرار النكرة في محيط جملتين: الأولى مثبتة والثانية منفية، أو العكس، أو كلتيهما منفيتين؛ لقصد بيان اختلاف النتيجة في حالتي الإثبات والنفي.

ووجه الإشكال في هذا أن النكرة إذا جاءت في سياق النفي أفادت العموم، وإذا جاءت في إطار الإثبات دلت على بعض أفراد العموم، الأمر الذي يترتب عليه نتيجة اجتماعهما على هذا النحو دخول المثبتة في حيز المنفية، وهذا يباعد من المغايرة، وذلك لأن النكرة الواقعة في سياق النفي الدالة على العموم أشبه حالا بالنكرة الواقعة قبل المعرفة المستغرقة للجنس، من حيث عموم النفي لجميع أفراد جنسها؛ كونها داخلة في حيز أفرادها. ومن هذا قوله تعالى: ﴿ وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُمُ ٱبۡتِغَآءَ مَرۡضَاتِ ٱللَّهِ وَتَثۡبِيتٗا مِّنۡ أَنفُسِهِمۡ كَمَثَلِ جَنَّةِۭ بِرَبۡوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٞ فَـَٔاتَتۡ أُكُلَهَا ضِعۡفَيۡنِ فَإِن لَّمۡ يُصِبۡهَا وَابِلٞ فَطَلّٞۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ [البقرة: ٢٦٥]

و"تحرير هذه المسألة أن يقال: إن كان الاسم عاما في الموضعين فالثاني هو الأول؛ لأن من ضرورة العموم أن لا يكون الثاني غير الأول ضرورة استيفاء عموم الأول للأفراد سواء كانا معرفتين عامتين، أم نكرتين عامتين، كوقوعهما في حيز النفي، وإن كان الثاني عاما، والأول خاصا، فالأول داخل فيه ضرورة استغراق العام لذلك

(١) التحرير والتنوير: ٨١/١

(٢) التحرير والتنوير: ٢٩/ ٣٦٤

الفرد، وكذا العكس وإن كانا خاصين، فإن كانا نكرتين فالظاهر أن الثاني غير الأول؛ لأنه لو كان إياه لكان إعادة النكرة وضعا للظاهر موضع المضمر، وهو خلاف الأصل"[1].

وهذا كلام يحتاج إلى تحرير طويل واستقصاء ليس هذا موضعه وأكتفي بأن أشير هنا إلى أن الذي أشار إلى هذا هم علماء الأصول، ثم هو منقوض بشواهد كثيرة منها ما جاء في قوله تعالى:

﴿ هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ حَٰجَجْتُمْ فِيمَا لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَآجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ ۚ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [آل عمران: ٦٦]

إذ لا علاقة بين ما لهم به علم، وما ليس لهم به علم من قريب أو بعيد حتى يدخل في عمومه.

هذا فيما إذا كان الأول واقعا في سياق الإثبات، والثاني في سياق النفي، أو العكس، أما إذا جاء المكرران في إطار النفي فلا مغايرة؛ لأن النكرة المنفية تعم في الاثنين، ومن هذا ما جاء في قوله تعالى:

﴿ أَوْ كَظُلُمَٰتٍ فِي بَحْرٍ لُّجِّيٍّ يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ سَحَابٌ ۚ ظُلُمَٰتٌۢ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ ۚ إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا ۗ وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ ﴾ [النور:٤٠]

النوران في الجملة الأخيرة من الآية عامان بقرينة وقوعهما في سياق النفي، والنكرة إذا وقعت في سياق النفي تعم، ومعنى الثاني على هذا: فما له من نور أي نور، ومن ثم فإن الثاني من الأول بسبيل؛

(١) التقرير والتحبير: أبو عبد الله، شمس الدين محمد بن محمد بن محمد المعروف بابن أمير حاج ويقال له ابن الموقت الحنفي (ت: ٨٧٩هـ) (دار الكتب العلمية الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م) :٢٠١/١

لترتب الثاني على الأول إيجابا وسلبا، كما هو ظاهر في مجيء النور في إطار الشرط الذي آذن بأن النور الأول سبب في الثاني، أي أن حصوله سبب في حصول الثاني، وانعدامه سبب في انعدام الثاني، ومن ثم فإن انتفاء الأول انتفاء للثاني، وهذا الترتب اللزومي هو الذي اقتضى التكرار ودعا إليه، ودور التكرار مع هذا الترتب هو تقرير حصول الأمرين معا وانتفائهما معا ، ومن ثم فإن الجمع بينهما في الجملة ضرورة دعا إليها المقام.

ومن دواعي التكرار هنا مجيء هذه الجملة بيان وتحقيق لما قبلها؛ كونها واقعة منها موقع التذييل المؤكد لسابقه، حيث لفتت الانتباه من خلال التكرار الواقع في حيز الشرط إلى حال الصنفين الممثل لهما قبل ذلك، وهما الموفق الذي جعل الله له نورا على نور ﴿ ۞۞۞۞ نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ ۚ يَهْدِى ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُ ۞۞۞﴾ [النور:٣٥]، والخاسر الذي صارت أعماله ظلمات بعضها فوق بعض ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَعْمَٰلُهُمْ كَسَرَابٍۭ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ ٱلظَّمْـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمْ يَجِدْهُ شَيْـًٔا وَوَجَدَ ٱللَّهَ عِندَهُۥ فَوَفَّىٰهُ حِسَابَهُۥ ۗ وَٱللَّهُ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ۝٣٩ أَوْ كَظُلُمَٰتٍ فِى بَحْرٍ لُّجِّىٍّ يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ سَحَابٌ ۚ ظُلُمَٰتٌۢ بَعْضُهَا فَوْقَ ۞۞۞۞ ﴾ [النور: ٣٩ـ ٤٠]، وذلك أن معنى وَمَن ﴿لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ﴾: "ومن لم يوله نور توفيقه وعصمته ولطفه فهو في ظلمة الباطل، لا نور له."[1] كما كان من المشركين الذين أدت أفعالهم إلى ظلمات متكاثفة، ومن يجعل الله له نورا يغمره نور على نور، ومن ثم فقد اقتضى هذا تكرار النور على هذا النحو؛ ليتقرر هذان الأمران في أقل صورة من اللفظ.

(١) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: الزمخشري : ٢٤٤/٣

وقد أفاد التكرار تعظيم نور الهداية، ولفت الانتباه إليه؛ ليتقرر في النفس أنه أساس كل نور، وأن "ظهور الدلائل لا يفيد الإيمان، وظلمة الطريق لا تمنع منه ، فإن الكل مربوط بخلق الله وهدايته وتكوينه." (١) كما أفاد المبالغة في انتفاء النور الثاني؛ لأنه إذا عدم الأصل كان مجرد توقع حصوله في الفرع مستحيلا، وهذا أدل على كمال الخيبة والخسران لمن لم يجعل الله له نورا، لأن انعدام النور دليل على أنه لن يهتدي بأي حال من الأحوال، فنور الله هو الأساس الذي إذا وجد وجد كل شيء، وإذا فقد أظلم كل شيء.

(١) اللباب في علوم الكتاب: ابن عادل: ٤٠٩/١٤

المبحث الثالث
الأغراض البلاغية لقاعدة تكرار النكرة نكرة في آي الذكر الحكيم

تكرار النكرة نكرة كأي وسيلة بيانية تأتي لغاية، هذه الغاية هي الغرض الذي جاءت الوسيلة البيانية لتحقيقه بمعونة المقام والسياق، وصور التكرار عموما وإن كانت تشترك في كونها تكرارا، فإن لكل صورة منها خصوصية ترشح على الغرض البلاغي بما يجعله ألصق بها.

وتأتي خصوصية تكرار النكرة نكرة في جمع المكرر بين عنصري المغايرة والمشابهة، والغرض البلاغي لتكرار النكرة إنما يتشكل من واقع المشابهة الحاصلة بالتكرار، والمغايرة وطبيعتها من حيث البعد والقرب، فقد يكون التكرار بما يحمله من مغايرة عين الكمال، وقد يكون التكرار عين المباينة، وهذا راجع إلى أن المغايرة قد تكون في الذات والوصف متفق، وقد تكون المغايرة في الذات والوصف معا، والغرض البلاغي في كل هذا ناظر إلى اتحاد اللفظ من ناحية، والمغايرة من ناحية أخرى، وهذا بخلاف ما إذا كان المكرر متحدا في اللفظ والمعنى فإن لهذا أغراضا بلاغية أخرى يستدعها الاتحاد والمقام والسياق، مع أن هذا من تكرار النكرة نكرة كذلك، ولكن فرق بين هذا وذاك، فالأول يحتاج إلى إمعان النظر في وجه الاتفاق والاختلاف، ودرجة كل منهما، ثم تفهم الغرض البلاغي في ضوء هذه الأمور، أما الثاني فيبحث عن سبب التكرار في الوقت الذي كان من الممكن أن يضمر المكرر في الكلام.

ومن الأغراض البلاغية التي استدعت تكرار النكرة نكرة في الذكر الحكيم.

تعظيم المكرر:

وهو أكثر الأغراض شيوعا في الذكر الحكيم، وهذا التعظيم له صور كثيرة منها

مجيء المكرر على نحو يضاعف من قوة تمكن الوصف من الموصوف، وذلك حينما يجتمع المكرر في موصوف واحد، على جهة الزيادة في الوصف، والمكرر مع هذا مختلف ذاتا ووصفا، وصورة الكلام في هذا إثبات وصف منكر على جهة التعظيم، ثم اتباعه بوصف آخر مغاير له حتى يتأتى من اجتماعهما معا الدلالة على قوة تمكن الوصف على جهة التعظيم، ومن الشواهد التي جاءت في هذا الإطار قوله تعالى: ﴿ ۞ ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشۡكَوٰةٖ فِيهَا مِصۡبَاحٌۖ ٱلۡمِصۡبَاحُ فِي زُجَاجَةٍۖ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوۡكَبٞ دُرِّيّٞ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٖ مُّبَٰرَكَةٖ زَيۡتُونَةٖ لَّا شَرۡقِيَّةٖ وَلَا غَرۡبِيَّةٖ يَكَادُ زَيۡتُهَا يُضِيٓءُ وَلَوۡ لَمۡ تَمۡسَسۡهُ نَارٞۚ نُّورٌ عَلَىٰ نُورٖۚ يَهۡدِي ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُۚ وَيَضۡرِبُ ٱللَّهُ ٱلۡأَمۡثَٰلَ لِلنَّاسِۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمُۢ ٣٥ ﴾ [النور: ٣٥]

ظاهر أن النور الثاني غير الأول بقرينة ذكر (على) التي آذنت بالاستعلاء وتغاير النورين؛ حيث شبهت هيئة تداخل الأنوار وتضاعفها، بهيئة الشيء يعلو غيره فيضاعف من حجمه، وكون النور على هذا الحال فيه دلالة على فيض النور وعظمته، وهذه الدلالة مطلوبة هنا؛ لأن المثل في الآية الكريمة متجه إلى إبراز "دور ضوابط شرع الله وحدوده في نشر الحق والعدل حتى تصير حياة الناس مغمورة بفيض النور الذي ترى، وكأن النور هنا طبقات ودوائر تدخل

كل واحدة في التي تليها."[1]، وقد ساعد التغاير في تحقيق هذا لأنه دل على مضاعفة النور بشكل عجيب يستوعب عناصر المثل المتعددة ويزيد عليها، حيث أفاد توهج النور، وعدم محدودية المضاعفة يقول أبو السعود: " نور عظيم كائن على نور كذلك لا على أنه عبارة عن نور واحد معين، أو غير معين فوق نور آخر مثله، ولا عن مجموع نورين اثنين فقط بل عن نور متضاعف من غير تحديد لتضاعفه بحد معين وتحديد مراتب تضاعف ما مثل به من نور المشكاة بما ذكر لكونه أقصى مراتب تضاعفه عادة، فإن المصباح إذا كان في مكان متضايق كالمشكاة كان أضوأ له، وأجمع لنوره بسبب انضمام الشعاع المنعكس منه إلى أصل الشعاع بخلاف المكان المتسع فإن الضوء ينبث فيه وينتشر، والقنديل أعون شيء على زيادة الإنارة، وكذلك الزيت وصفاؤه، وليس وراء هذه المراتب مما يزيد نورها إشراقا ويمده بإضاءة مرتبة أخرى عادة."[2]

وتأتي بلاغة التكرار في بيان شدة كمال النور، فتكرار الشيء عموما يزيد الشيء جلاء، فكيف وقد تضاعف على هذه الوجوه وهذه الكيفية التي حصل بها الكمال؟ ومن بلاغة التكرار أنه حقق في النفس عظمة هذا النور، وأكد على أن مثل نوره بلغ في الكمال حدا لا يوصف، وذلك لأن مجموع المشبه به في المثل يقرب للإدراك المحدود مثل نور الله، وقوله ﴿ نُورٌ عَلَى نُورٍ ﴾ يصدق على كل ما في

(١) دراسة في البلاغة والشعر: د/ محمد أبو موسى(مكتبة وهبة ـ الطبعة الأولى . ١٤١١هـ ١٩٩١م) : ٢٥

(٢) إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم: محمد بن محمد العمادي أبو السعود (دار إحياء التراث العربي – بيروت) : ١٧٧/٦

المشبه به ويزيد عليه؛ لأنه الغاية منه، فكأنه تعالى قال: مثل نوره نور على نور، أي: أن نوره بلغ في الكمال حدا لا يوصف.

ومن صور التعظيم تعدد المكرر وتكاثر صوره على نحو عجيب مع الاتفاق في الوصف العام، والاختلاف في الماهية أو في الجهة، ومن الاختلاف في الجهة قوله:

﴿ وَجَعَلْنَا مِنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا فَأَغْشَيْنَٰهُمْ فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ ﴾ [يس: ٩] فالمكرر هنا متغاير في الجهة، والقرينة حددت جهة كل منهما، فأحدهما من بين أيديهم ، والآخر من الخلف، ويظهر هذا التغاير في ذكر العامل في قوله (تعالى) ﴿ وَجَعَلْنَا مِنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ ﴾ أولا، وعدم ذكره ثانيا، وهذا التغاير يدل على اختلاف في طبيعة المانع أو أهميته، كما ذهب الدكتور فاضل السامرائي في قوله: "السد الذي من بين أيديهم يمنعهم من السير إلى أمام، وهو أهم؛ لأنه هو الموصل إلى الهدى وإلى الفلاح، وأما السد من خلف فهو مانع من الرجوع، والعود ليس أحمد. ولما لم يكن السدان بمنزلة واحدة من حيث الأهمية لم يجعلهما في التعبير بمنزله واحدة ، فذكر الفعل في المهم وحذفه مما هو أقل أهمية."[1]، وأرى أن الأمر على خلاف هذا؛ لأن الشي الذي خلفه الإنسان بخلاف الذي بين يديه، فما خلفه متروك مهمل، لا يحتاج إلى حاجز يحجزه عنه؛ لأن صاحبه تركه وخلفه، ومن ثم فإن حصول السد مع إهمال هؤلاء ما خلفهم زاد من المانع، وكأن هناك سدين سد الغفلة، والسد الذي جعله الله عليهم، ومن هنا كان ترك الفعل مع قوله تعالى:﴿ وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا ﴾ للإشارة إلى ما ذكرت.

والمهم أن تكرار السد مع التغاير في الجهة دل على عظم هذا السد، وأظهر إحاطة الله وهي ترصد حركة الكافرين، وتطبق عليهم،

(١) على طريق التفسير البياني: فاضل السامرائي: (جامعة الشارقة الأمارات ـ مركز البحوث والدراسات ـ ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م) : ٢/ ٢٨

وتقعد بينهم وبين ما يريدون، حيث أبرزهم تكرار السد في صورة من بنى عليه الحائط وهو واقف لا يقدر على الحركة، فالسد قائم لهم أينما ذهبوا، وليس هذا السد إلا حاجبا لهم عن النظر في آيات الله، فالتكرار هنا فيه إمعان بالغ في حجبهم عن الخير، فقد حجب عنهم ما بين أيديهم، وقطع عنهم ما لم يروموه، وهو ما خلفهم، "ولما كان الإنسان إذا انسدت عليه جهة مال إلى أخرى قال: (ومن خلفهم).[١] للحيلولة بينهم وبين الإيمان، والتعظيم حاصل من التكرار، ومن إسناده لله(جل وعلا)، ومن التنكير الذي دل على أنه سد لا يدرك كنهه ولا يحاط بوصفه، ومن التعبير عنه بلفظ سد، فالسد "يدل على ردم شيء وملاءمته، من ذلك: سددت الثلمة سدا. وكل حاجز بين الشيئين سد. ومن ذلك السديد، ذو السداد، أي الاستقامة؛ كأنه لا ثلمة فيه.."[٢] وهو هنا مستعار لموانع الهداية التي حرم الله الكافرين منها، والكلام في جملته استعارة تمثيلية "مثلت حالهم بحالة من جعلوا بين سدين، أي جدارين: سدا أمامهم، وسدا خلفهم، فلو راموا تحولا عن مكانهم وسعيهم إلى مرادهم لما استطاعوه"[٣].

وإذا كان التكرار عظم من المانع المتمثل في السد، فإن هذا التعظيم يعكس قوة إنكارهم ؛ لأنه يلزم من هذا الحواجز المطبقة التي تعمي القلوب ولأبصار "وكونهم محبوسين في مطمورة الغي والجهالات محرومين من النظر في الأدلة والآيات."[٤] قوة الإنكار الذي أخبر الله

(١) نظم الدرر فى تناسب الآيات والسور: البقاعي : ٢٤٧/٦

(٢) معجم مقاييس اللغة : أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا تحقيق : عبد السلام محمد هارون (دار الفكرالطبعة : ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.) : (سد)

(٣) التحرير والتنوير: الطاهر بن عاشور: ١٩٩/٢٢

(٤) إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم: أبو السعود: ١٦٠/٧

عنه قبل ذلك في قوله: ﴿ لَقَدْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ عَلَىٰٓ أَكْثَرِهِمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ۝٧ إِنَّا جَعَلْنَا فِيٓ أَعْنَٰقِهِمْ أَغْلَٰلًا فَهِيَ إِلَى ٱلْأَذْقَانِ فَهُم مُّقْمَحُونَ ۝٨ ﴾ [يس: ٧ـ ٨]

ومن تعدد المكرر وتكاثر صوره على نحو عجيب مع الاتفاق في الوصف العام والاختلاف في الماهية قوله تعالى:

﴿ مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِي وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ ۖ فِيهَآ أَنْهَٰرٌ مِّن مَّآءٍ غَيْرِ ءَاسِنٍ وَأَنْهَٰرٌ مِّن لَّبَنٍ لَّمْ يَتَغَيَّرْ طَعْمُهُۥ وَأَنْهَٰرٌ مِّنْ خَمْرٍ لَّذَّةٍ لِّلشَّٰرِبِينَ وَأَنْهَٰرٌ مِّنْ عَسَلٍ مُّصَفًّى ۖ وَلَهُمْ فِيهَا مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ وَمَغْفِرَةٌ مِّن رَّبِّهِمْ ۖ كَمَنْ هُوَ خَٰلِدٌ فِي ٱلنَّارِ وَسُقُوا۟ مَآءً حَمِيمًا فَقَطَّعَ أَمْعَآءَهُمْ ۝١٥ ﴾ [محمد: ١٥]

وقد سبق بيان هذا في المبحث الأول

٢ـ التهديد:

وذلك حينما يأتي المكرر في إطار المجازاة على فعل، ومن ذلك: ﴿ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَٰفِرِينَ ﴾ [البقرة: ٩٨]

فقد تكررت النكرة في ضوء المجازاة على فعل، وشتان ما بين المكررين في القوة والضعف ، وغاية هذا التهديد، وذلك أن التشابه مع هذا الاختلاف الجلي انذار لهم بأن فعلهم عاقبته فظيعة جزاء وفاقا لكفهم عن ما هم عليه.

٣ـ الاهتمام بالمكررين والحث على العناية بهما:

ويأتي هذا في إطار اجتماع أمرين أحدهما مظنة الاهتمام والآخر مظنة الإهمال ومن ذلك:

﴿ فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا۟ ذَوَىْ عَدْلٍ مِّنكُمْ وَأَقِيمُوا۟ ٱلشَّهَٰدَةَ لِلَّهِ ۚ ذَٰلِكُمْ يُوعَظُ بِهِۦ مَن كَانَ يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ﴾ [الطلاق: ٢]

كرر الحق تعالى (معروف) بين أمرين متغايرين في الحكم الشرعي، وهما حال الإمساك، وحال المفارقة، وكل منهما له من المعروف حال تناسبه مع صدق المعروف عليهما، فالمغاير هنا مغايرة في أفراد المعروف الذي يضمهما ويضم غيرهما، وهي مغايرة لا تخرج أحدهما عن المعروف، وتأتي فائدة التكرار مع التغاير في أنه تعالى أراد أن يدفع أي تقصير أو ترخص في حال، ؛ لأنه لما كان الغالب في حال الإمساك أن يضن الممسك بالشيء، والمفارقة حال من يفرط فيه ويرغب عنه، وكانت المفارقة مظنة للإجحاف، ساوى الحق بينهما في اللفظ؛ ليدل على تطلب كل منهما للمعروف، فالتكرار هنا من باب العناية بالأمرين، إعطاء هذا حكم هذا لمزيد العناية بالأمرين.

ومن التكرار لإفادة هذا الغرض ما جاء في قوله تعالى: ﴿ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ ٱلْوَٰلِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَآءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ ٱلْوَٰلِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ ۚ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا ﴾ [النساء: ٧]

فالتكرار هنا ناظر إلى التنبيه على العناية بالمكررين على حد سواء، وعدم إجحاف نصيب أحد منهما لضعفه، فكل منهما مستحق لنصيب مقرر في الشرع، والمغايرة هنا من باب مراعاة الفروق التي وضعها الشرع.

٤ـ التحسر

وذلك حينما يتحدد المكرر لفظا ومعنى في مجال الاعتراف ومن ذلك:﴿ تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ ٱلْغَيْظِ ۖ كُلَّمَآ أُلْقِىَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَآ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ۝٨ قَالُوا۟ بَلَىٰ قَدْ جَآءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا فِى ضَلَٰلٍ كَبِيرٍ ۝٩ ﴾ [الملك: ٨ – ٩] وقد سبق بيان هذا في المبحث الثاني.

٥ـ التنويه بالمكرر:

﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَٰنَهُۥٓ أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّىَ ٱللَّهُ وَقَدْ جَآءَكُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ مِن رَّبِّكُمْ ۖ وَإِن يَكُ كَٰذِبًا فَعَلَيْهِ كَذِبُهُۥ ۖ وَإِن يَكُ صَادِقًا يُصِبْكُم بَعْضُ ٱلَّذِى يَعِدُكُمْ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ كَذَّابٌ﴾ [غافر: ٢٨]

والمكرر هنا رجل، والرجل الأول هو مؤمن آل فرعون، والثاني هو سيدنا موسى(عليه السلام)، ولا يخفى ما بين المكررين من مغايرة، لاختلاف الأشخاص واختلاف المقام جريا على الأصل بين مقام النبوة وغيره، وكون الثاني غير الأول ذاتا ومقاما فيه لفت وإشادة ضمنية بمؤمن آل فرعون، فالرجولة في حد ذاتها صفة تميز تشهد لصاحبها بالمروءة، وذكر نبي الله موسى، ومؤمن آل فرعون بلفظ واحد مكرر شرف أي شرف لمؤمن آل فرعون.

والإشادة بمؤمن آل فرعون راجعه هنا إلى حكمته في معالجة الأمر، وتتجلى الحكمة في مبالغته في إخفاء موقفه وتجريد شاهدته مما يؤثر عليها سلبا لو قال: أتقتلون موسى، فقد أخرج مؤمن آل فرعون نفسه بهذا التنكير عن دائرة الشك، فجعل نفسه كأنه لا يعرف موسى (عليه السلام)، وفي هذا مبالغة في المواربة عليهم، والتنكير فوق هذا يرصد عدم تكافؤ القوى، فهناك جبروت متغطرس كان وراء هذا الإخفاء الماثل في التنكير ، وهناك رهبة من الباطل، ثم هو يعكس ذكاء مؤمن آل فرعون حيث حول القضية من حيز الأمر الشخصي إلى دعوة إلى التعقل والتبصر والنظر في الدلائل التي تلوح للناظرين ولا يسع إنكارها، فهو لم يقل هذا الكلام لأمر يرجع إلى شخص موسى، وإنما لأمر جدير بالنظر والتأمل بصرف النظر عن شخصية صاحبة.

والتنكير هنا وإن كان ملحوظا فيه الفرق في المقامات، فإن منطق كلام مؤمن آل فرعون في ذكر موسى (عليه السلام) بقوله: (رجلا) له علاقة وثيقة بالموقف الذي قال فيه مؤمن آل فرعون قوله:(أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا) فهو يرصد الموقف رصدا دقيقا، وذلك أن مؤمن فرعون لما كان يكتم إيمانه ناسب أولا أن يأتي منكرا؛ لاستحضار الظرف الذي يحيط بالرجل وهو كتم الإيمان، وناسب كذلك أن يأتي التعبير عن سيدنا موسى بقوله(رجلا) للإشادة به.

٦ـ التوكيد:

﴿ وَيُطَافُ عَلَيْهِم بِـَٔانِيَةٍ مِّن فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَا۠ ﴿١٥﴾ قَوَارِيرَا۠ مِن فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا ﴿١٦﴾﴾ [الإنسان: ١٥ـ ١٦]

وذلك إذا كان الثاني هو الأول لفظا ومعنى، ويأتي هذا إذا كان المكرر ينطوي على غرابة وقد سبق بيان هذا في المبحث الثاني.

٧ـ التحقير

﴿ * إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا ۘ يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا ۚ وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ ﴿٢٦﴾ ﴾ [البقرة: ٢٦]

التكرار هنا لتحقير الفاسقين وتعظيم أمر المؤمنين، وهذا على أن:(يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا)من كلام الله[1] وذلك أن ذكر الضلال والهدى ميز بين الكثرتين، حيث أبرز غباء هؤلاء الضالين،

(١) ينظر روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: الألوسي: ١/ ٢١١

ونعي عليهم، فقد ضلوا واهتدى كثير، وهذا النعي تزاد وطأته مع حمل الكثرة الثانية (وَيَهۡدِي بِهِۦ كَثِيرٗاۚ) على الكثرة المعنوية، والتي تظهر كثرة الضالين بأنا هدر لا قيمة لها، فليست العبرة في العدد، وإنما في الفضل والشرف، كما في قول من قال: إن الكرام كثير في البلاد وأن قلوا كما غيرهم قل وإن كثروا.(١)

٨- التمييز بين المكررين:

ويتحقق هذا حينما يذكر المكرر في الكلام بين نقيضين بينهما طباق ليأتي بعد ذلك التكرار ليبرز هذا التباعد، ويسلط الضوء عليه من خلال دلالته على المغايرة، وهذا الغرض من أغراض تكرار النكرة كثير في القرآن ومما جاء منه قوله تعالى: ﴿ يَوۡمَ تَبۡيَضُّ وُجُوهٞ وَتَسۡوَدُّ وُجُوهٞۚ ... ﴾ [آل عمران:١٠٦]

وقوله:

﴿ ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيۡكُم مِّنۢ بَعۡدِ ٱلۡغَمِّ أَمَنَةٗ نُّعَاسٗا يَغۡشَىٰ طَآئِفَةٗ مِّنكُمۡۖ وَطَآئِفَةٞ قَدۡ أَهَمَّتۡهُمۡ أَنفُسُهُمۡ ... ﴾ [آل عمران:١٥٤]

وقوله:﴿ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيۡهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُۚ ... ﴾ [الأعراف: ٣٠]

وقوله: ﴿ وَكَذَٰلِكَ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ قُرۡءَانًا عَرَبِيّٗا لِّتُنذِرَ أُمَّ ٱلۡقُرَىٰ وَمَنۡ حَوۡلَهَا وَتُنذِرَ يَوۡمَ ٱلۡجَمۡعِ لَا رَيۡبَ فِيهِۚ فَرِيقٞ فِي ٱلۡجَنَّةِ وَفَرِيقٞ فِي ٱلسَّعِيرِ ٧ ﴾ [الشورى:٧]

ويلحظ في هذه الشواهد وغيرها مما جاء على شاكلتها أن التكرار هنا من دواعي المقام لانسجامه مع الغاية التي عقد لها الكلام، وهي التفريق بين ضدين مختلفين، وأن اجتماع الطباق مع المغايرة

(١) ينظر الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: الزمخشري: ١/ ١١٨

باعد بين المتغايرين بشكل كبير لم يعهد في كل صور المغايرة التي عرض لها البحث من واقع الذكر الحكيم.

هذا، وصلى اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الخاتمــة

وبعد فقد حان أن أقف في الختام وقفة أجمع فيها خلاصة ما لاح لي وعايشته من خلال النظر في آي الذكر الحكيم، ليكون مرآة يرى فيها ثمرة البحث، ومن أبرز ما توصل إليه البحث من نتائج:

بينت الدراسة أن كل تكرار للنكرة لا يدخل في إطار القاعدة، وإنما هذا خاص بما إذا كان المكرر فردا شائعا من أفراد المنكر.

بينت الدراسة أن دلالة المغايرة هذه دلالة أولية عامة لا تعني تمام المغايرة، وإنما هي مغايرة أفراد قد تكون في الذات ، أو في الذات والوصف، مع اشتراك المكررين في كونهما من أفراد النكرة.

بينت الدراسة أن تحرير العلماء للقاعدة ارتبط بالجملة المثبتة التي تكررت فيها النكرة ولم يخرج عن هذا إلا بعض علماء أصول الفقه الذي أشاروا إلى صور من تكرار النكرة نكرة في إطار الجملة المنفية، بصورة مجملة بينت الدراسة انتقاضها من خلال آي الذكر الحكيم.

بينت الدراسة أن القاعدة أغلبية بنسبة كبيرة جدا، وأن هناك كثيرا مما اعترض به عليها في غير محله، وأن هناك من الشواهد ما يمكن أن يمرر وفق القاعدة، ولكن الأولى خلافه مراعاة للمقام والسياق.

استنبطت الدراسة جملة من الأغراض البلاغية التي تستدعي التكرار من خلال شواهد محللة، وبينت أن تعظيم المكرر وهو أكثر الأغراض شيوعا في الذكر الحكيم، وأنه يمكن أن ينصرف إليه كثير من آي الذكر الحكيم، وأغلب ما يكون ذلك حين يكون التغاير في الوصف مع اجتماعه في موصوف واحد مما يدل على قوة تمكن الوصف من الموصوف.

بينت الدراسة أن خصوصية تكرار النكرة نكرة تأتي في جمع المكرر بين عنصر المغايرة والمشابهة، وأن الغرض البلاغي لتكرار النكرة إنما يتشكل من واقع المشابهة الحاصلة بالتكرار، والمغايرة

وطبيعتها من حيث البعد والقرب، فقد يكون التكرار بما يحمله من مغايرة عين الكمال، وقد يكون التكرار عين المباينة وذلك إذا جاء في إطار كلام بني على التضاد.

بينت الدراسة أن القاعدة لها دور في استنباط الأحكام الشرعية فيما يخص الأسرة والمواثيق التي بين المسلمين وغيرهم.

بينت الدراسة أنه حين تغيب دلالة المغايرة بين المكررين فإن التكرار يكون من باب وضع الظاهر موضع المضمر، وذلك لأغراض بلاغية غير ما جاء وفق القاعدة.

بينت الدراسة أن المكرر إذا كان متحدا في لفظه ومعناه، فإنه لا يغني عنه أن يعرف المكرر بلام العهد الذهني لينصرف الذهن إلى أنه عين المسؤول عنه، فلكل واحد منهما مقامه الذي يرشحه ويطلبه.

المصادر والمراجع

ـ القرآن الكريم

١ـ الإتقان في علوم القرآن: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (الهيئة المصرية العامة للكتاب الطبعة: ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤ م) .

٢ـ إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم: محمد بن محمد العمادي أبو السعود (دار إحياء التراث العربي – بيروت).

٣ـ إشارات الإعجاز في مظان الإيجاز: بديع الزمان سعيد النورسي (المتوفى: ١٣٧٩هـ) تحقيق: إحسان قاسم الصالحي (شركة سوزلر للنشر – القاهرة الطبعة: الثالثة، ٢٠٠٢م).

٤ـ الأشباه والنظائر: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت: ٧٧١هـ)(دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى ١٤١١هـ- ١٩٩١م).

٥ـ آل حم الشورى والزخرف الدخان دراسة في أسرار البيان: د/محمد محمد أبو موسى الطبعة الأولى ١٤٣١هـ ـ ٢٠١٠م مكتبة وهبة).

٦ـ أمالي ابن الحاجب: عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (ت: ٦٤٦هـ)دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة(دار عمار - الأردن، دار الجيل - بيروت: ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م)

٧ـ البرهان في علوم القرآن: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت: ٧٩٤هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه (الطبعة: الأولى، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧.

٨ـ التبيان في تفسير غريب القرآن: أحمد بن محمد بن عماد الدين بن علي، أبو العباس، شهاب الدين، ابن الهائم (ت: ٨١٥هـ) تحقيق: د/ضاحي عبد الباقي محمد (دار الغرب الإسلامي – بيروت الطبعة: الأولى - ١٤٢٣ هـ) .

٩ـ تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن: عبد العظيم بن الواحد بن ظافر ابن أبي الإصبع العدواني، البغدادي ثم

المصري (ت: ٦٥٤هـ) تقديم وتحقيق: الدكتور حفني محمد شرف (الجمهورية العربية المتحدة - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي).
١٠ـ التحرير والتنوير المعروف بتفسير ابن عاشور : محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت : ١٣٩٣هـ) (مؤسسة التاريخ العربي، بيروت – لبنان الطبعة : الأولى، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م).
١١ـ تفسير ابن عرفة المالكى: أبو عبد الله محمد بن محمد بن عرفة الورغمي. تحقيق : د. حسن المناعي (مركز البحوث بالكلية الزيتونية الطبعة : الأولى - تونس - ١٩٨٦ م).
١٢ـ تفسير ابن عرفة: محمد بن محمد ابن عرفة الورغمي التونسي المالكي، أبو عبد الله (ت: ٨٠٣هـ)المحقق: جلال الأسيوطي(دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨ م)
١٣ـ تفسير الإمام الفخر الرازى المسمى (مفاتيح الغيب): فخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي الشافعي (دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة : الأولى- ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠ م).
١٤ـ تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار): محمد رشيد بن علي رضا (ت : ١٣٥٤هـ) (الهيئة المصرية العامة للكتاب: ١٩٩٠ م) .
١٥ـ تفسير القرآن الكريم سورة النساء: الشيخ ابن عثيمين (دار ابن الجوزي - الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ).
١٦ـ تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن: الشيخ العلامة محمد الأمين بن عبد الله الأرمي العلوي الهرري الشافعي إشراف ومراجعة: الدكتور هاشم محمد علي بن حسين مهدي (دار طوق النجاة، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م)
١٧ـ التقرير والتحبير: أبو عبد الله، شمس الدين محمد بن محمد بن محمد المعروف بابن أمير حاج ويقال له ابن الموقت الحنفي (ت: ٨٧٩هـ) (دار الكتب العلمية الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م)
١٨ـ الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين

القرطبي (ت: ٦٧١هـ)تحقيق: أحمد البردوني، إبراهيم أطفيش (دار الكتب المصرية – القاهرة الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤ م)
١٩ــ خزانة الأدب وغاية الأرب: ابن حجة الحموي، تقي الدين أبي بكر علي المعروف بابن حجة الحموي الأزراري (ت: ٨٣٧هـ) شرح: عصام شعيتو (دار ومكتبة الهلال-بيروت، لبنان ـ الطبعة الأولى:١٩٨٧م).
٢٠ـ دراسة في البلاغة والشعر: د/ محمد أبو موسى(مكتبة وهبة ـ الطبعة الأولى . ١٤١١هـ ١٩٩١م).
٢١ـ درر الحكام شرح غرر الأحكام: محمد بن فرامرز بن علي الشهير بملا -أو المولى - خسرو (ت: ٨٨٥هـ) (دار إحياء الكتب العربية الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ).
٢٢ـ روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (ت: ١٢٧٠هـ)تحقيق: علي عبد الباري عطية دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ).
٢٣ـ سنن الترمذي: محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (ت: ٢٧٩هـ)تحقيق وتعليق: إبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي-مصر الطبعة: الثانية، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م) .
٢٤ـ شرح التلويح على التوضيح: سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت: ٧٩٣هـ) (مكتبة صبيح بمصر. بدون طبعة وبدون تاريخ)
٢٥ـ شرح العقيدة السفارينية - الدرة المضية في عقد أهل الفرقة المرضية المؤلف: محمد بن صالح بن محمد العثيمين (ت: ١٤٢١هـ) (دار الوطن للنشر، الرياض الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ)
٢٦ـ شرح تسهيل الفوائد: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: ٦٧٢هـ)تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان الطبعة: الأولى (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م)

٢٧ـ شرح قطر الندى وبل الصدى: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ) تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد: القاهرة الطبعة: الحادية عشرة، ١٣٨٣هـ).
٢٨ـ شرح كتاب الحدود في النحو: عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي (٨٩٩ - ٩٧٢ هـ): تحقيق: د. المتولي رمضان أحمد (مكتبة وهبة – القاهرة الطبعة: الثانية، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م).
٢٩ـ عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح: أحمد بن علي بن عبد الكافي، أبو حامد، بهاء الدين السبكي (ت: ٧٧٣ هـ) تحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوي (المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م).
٣٠ـ على طريق التفسير البياني: فاضل السامرائي: (جامعة الشارقة الأمارات ـ مركز البحوث والدراسات ـ ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م).
٣١ـ العمدة في محاسن الشعر وآدابه: أبو على الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي (ت: ٤٦٣ هـ): تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد (دار الجيل الطبعة: الخامسة، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م) : ٣٣٣/١.
٣٢ـ الفروق اللغوية: أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (ت: نحو ٣٩٥هـ)حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم(دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر) .
٣٣ـ الفِقْهُ الإسلاميُّ وأدلَّتُهُ (الشَّامل للأدلّة الشَّرعيَّة والآراء المذهبيَّة وأهمّ النَّظريَّات الفقهيَّة وتحقيق الأحاديث النَّبويَّة وتخريجها): أ. د. وَهْبَة بن مصطفى الزُّحَيْلِيّ، أستاذ ورئيس قسم الفقه الإسلاميّ وأصوله بجامعة دمشق - كلّيَّة الشَّريعة(دار الفكر - سوريَّة – دمشق الطبعة: الرَّابعة).
٣٤ـ كتاب الصناعتين: أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (ت: نحو ٣٩٥هـ): تحقيق علي محمد

البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم (المكتبة العصرية - بيروت: ١٤١٩ هـ).
٣٥ـ الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ)(دار الكتاب العربي – بيروت الطبعة: الثالثة - ١٤٠٧ هـ) .
٣٦ـ كشف الأسرار شرح أصول البزدوي عبد العزيز بن أحمد بن محمد، علاء الدين البخاري الحنفي (ت: ٧٣٠هـ)(دار الكتاب الإسلامي بدون طبعة وبدون تاريخ).
٣٧ـ اللباب في علوم الكتاب: أبو حفص عمر بن علي ابن عادل الدمشقي الحنبلي (دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان الطبعة : الأولى - ١٤١٩ هـ -١٩٩٨ م).
٣٨ـ المرتجل (في شرح الجمل): أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن الخشاب (٤٩٢ - ٥٦٧ هـ)تحقيق ودراسة: علي حيدر الطبعة: دمشق، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م) .
٣٩ـ معترك الأقران في إعجاز القرآن: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ) (دار الكتب العلمية - بيروت – لبنان الطبعة: الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م).
٤٠ـ معجم مقاييس اللغة : أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا تحقيق : عبد السلام محمد هارون (دار الفكر الطبعة : ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م).
٤١ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ): تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله (دار الفكر – دمشق الطبعة: السادسة ١٩٨٥م).
٤٢ـ نظم الدرر في تناسب الآيات والسور : برهان الدين أبي الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي تحقيق: عبد الرزاق غالب المهدي (دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٥هـ - ١٩٩٥ م).
٤٣ـ نكت وتنبيهات في تفسير القرآن المجيد: أبو العباس البسيلي التونسي (ت: ٨٣٠ هـ): تقديم وتحقيق: الأستاذ / محمد الطبراني

(منشورات وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - المملكة المغربية. مطبعة النجاح الجديدة - الدار البيضاء الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م).
٤٤ـ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ) تحقيق: عبد الحميد هنداوي (المكتبة التوفيقية – مصر).